منظمة الشفافية الدولية

الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016

باروميتر الفساد العالمي

الشفافية الدولية هي حركة عالمية ذات رؤية واحدة: عالم تخلو فيه الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية من الفساد. تقود المنظمة، من خلال أكثر من 100 فرع في أنحاء العالم والأمانة العامة في برلين، محاربة الفساد لتحويل هذه الرؤية إلى حقيقة.

www.transparency.org

تأليف: كورالي برنغ، منسقة الأبحاث، المسوحات الدولية
الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية

ISBN: 978-3-96076-019-1

تم ترخيص هذا العمل تحت CC BY-ND 4.0، الا إذا ذكر خلاف ذلك.
© منظمة الشفافية الدولية 2016. بعض الحقوق محفوظة.

مطبوع على ورق مكرر 100%
© صورة الغلاف: Flickr.com/TheOnlyMoxey

لقد تم بذل كل جهد ممكن للتحقق من دقة المعلومات التي يحتويها هذا التقرير. يعتقد بأن جميع المعلومات صحيحة كما وردت في نيسان/ إبريل 2016. ومع ذلك، لا تستطيع الشفافية الدولية تحمّل أية مسؤولية عن التبعات الناتجة عن استعمال التقرير لأغراض أخرى أو في سياق آخر.

الفهرس

ملخص تنفيذي 3

النتائج الأساسية 6

توصيات للمنطقة 7

حالة الفساد– رأي العامة 8

في ارتفاع أم انخفاض؟ كيف ينظر إلى تغيير مستوى الفساد مع مرور الوقت؟ 8

من هم الأكثر فساداً؟ السياسيون أم المسؤولون الحكوميون أم رجال الأعمال؟ 11

كيف يقيّم المواطنون جهود حكوماتهم ضد الفساد؟ هل هي جيدة أم سيئة؟ 13

الرشوة– ما الخدمات التي يدفع المواطنون رشاوى من أجلها؟ 16

كم عدد الذين يدفعون رشاوى؟ 16

ما هي أكثر الخدمات تأثرا بالرشوة؟ 18

من المضطر لدفع الرشوة؟ 22

تفاعل المواطنين – كيف يمكنهم المساعدة في وقف الفساد؟ 25

هل يستطيع المواطنون أن يصنعوا فرقاً في محاربة الفساد؟ 25

كيف يستطيع المواطنون وقف الفساد؟ 26

لماذا لا يقوم المزيد من المواطنون بالإبلاغ عن الفساد؟ 27

استنتاجات– نتائج أداء الدول 30

المنهجية 33

بطاقة تقييم المواطن للأداء في محاربة الفساد 34

جداول البيانات 36

المحاكم هي الأسوأ، والشرطة ليست أحسن بكثير

تقريباً

1 من 3

من الذين تعاملوا مع المحاكم دفعوا رشوة

1 من 4

من الذين تعاملوا مع الشرطة دفعوا رشوة

الضحايا يتم ترهيبهم ليصمتوا

فقط

1 من 5

من دافعي الرشوة يبلغون عن حالة فساد

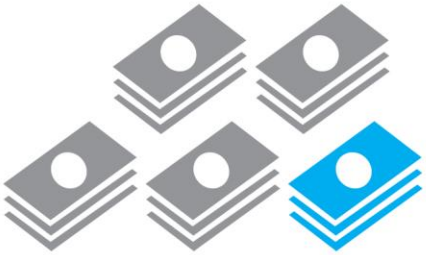

2 من 5

من الذين يبلغون عن الفساد يعانون من الردود الانتقامية

30%

يخافون من الردود الانتقامية إذا تحدثوا علناً عن الفساد

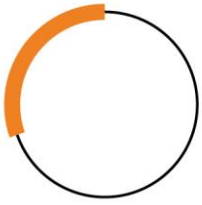

تقريباً الثلث يقول أن الناس في المنطقة لا يبلغون عن الفساد لخوفهم من العواقب

اعتقاد الناس حول الفساد

النتائج الأساسية

الفساد في ازدياد

61%

من الناس يعتقدون أن الفساد قد ازداد في السنة الماضية

الرشوة منتشرة

تقريباً 1 من 3

أو تقريباً 50 مليون شخص دفعوا رشوة خلال السنة الماضية

الحكومات تفشل في محاربة الفساد

26%

يقولون أن أداء حكومتهم جيد

68%

يقولون أن أداء حكومتهم سيء

ملخص تنفيذي

في عدد كبير من الدول يجد الآباء والأمهات أنفسهم تحت ضغوطات هائلة إما أن يدفعوا الرشوة أو يحرموا طفل/طفلتهم من العلاج الذي سينقذ حياته/حياتها[1]. كان هذا هو الوضع الذي واجهه كمال من المغرب عندما احتاجت ابنته الكفيفة جزئياً بشكل مستعجل لصورة مسح شعاعي للدماغ. كان عليه أن يختار بين دفع رشوة باهظة كان تطلبها الممرضة أو ألا تخضع ابنته للفحص.

هذه ليست قصة فريدة من نوعها، حيث نجد في الإصدار الأخير لباروميتر الفساد العالمي حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن 50 مليون شخص بالغ في المنطقة يضطرون لدفع رشاوى من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية التي يحتاجونها. هذه واحدة من نتائج دراستنا المسحية التي تهدف إلى إعطاء صوت مسموع لوجهات نظر المواطنين العاديين وتجاربهم مع الفساد وللمساعدة في مسائلة الحكومات عما تقوم به – أو ما لا تقوم به –من أجل وقف الابتزاز المالي في القطاع العام.

قامت منظمة الشفافية الدولية بإجراء هذه الدراسة المسحية بشراكة مع الباروميتر الإفريقي (Afrobarometer) وشركاء وطنيون لشبكة الباروميتر العربي (Arab Barometer) الذين أجروا مقابلات مع 10797 شخصاً بالغاً في الفترة من بين أيلول/سبتمبر 2014 وتشرين الثاني/نوفمبر 2015 في 9 دول وهي: الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، والسودان، وتونس، واليمن.[2]

كان الاستياء العام من القادة الفاسدين والأنظمة الفاسدة حافزاً أساسياً للتغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تجلى في احتجاجات الربيع العربي التي بدأت عام 2010 واجتاحت الدول العربية خلال السنوات الثلاث التي تلت. ومع هذا، فعلى الرغم من مرور حوالي نصف عقد على حدوث العديد من هذه الاحتجاجات للمرة الأولى، فإن باروميتر الفساد العالمي الخاص الذي تصدره المنظمة ما زال يجد استياءً عاماً منتشراً من جهود الحكومات لكبح الابتزاز المالي في القطاع العام. وربما يكون الأكثر مدعاة للقلق أن غالبية المواطنين في المنطقة يرون أن الفساد قد ارتفع مؤخراً (61%)، ويعتقد الكثيرون أن نسبة الفساد لدى المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان عالية جداً.

الارتشاء أمر منتشر الحدوث في تقديم الخدمات العامة في المنطقة[3] حيث يقول شخص واحد من أصل ثلاثة أشخاص –أو حوالي 50 مليون شخص بالغ –حاولوا الوصول إلى خدمة عامة أساسية خلال الـ 12 شهراً الماضية أنه قد دفع رشوة.[4]

---

[1] نظراً لطبيعة اللغة العربية من حيث التذكير والتأنيث، فإن استعمال الصيغة المزدوجة على هذا النحو سيملأ النص بهذه البدائل في كل فقرة تقريباً، مما يشتت القارئ، ولذلك ستستعمل صيغة واحدة مع التأكيد على أن هذا لا يعكس أبدا موقفاً تمييزياً، والتأكيد على احترام المساواة الجندرية (المترجم).

[2] رجاء انظر الملاحظة حول المنهجية في صفحة 33 من أجل تفسير وافٍ للمنهجية.

[3] من أجل مقرؤوية التقرير، نستعمل تعبير "المنطقة" مع أن التقرير يشمل فقط تسع دول/ مناطق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[4] هذا التقدير مبني على العدد الإجمالي التقريبي للأشخاص في العمر 18فأكثر الذين يعيشون في كل من الدول التي تمت دراستها وفقاً للبيانات التي تعطي العدد 50405980. انظر المنهجية للتفاصيل الكاملة.

المدى الذي وصلته الرشوة في دراستنا المسحية يعتبر مدعاة للقلق بشكل كبير، حيث أن الفساد المنتشر مرتبط بالمؤسسات الحكومية التي تعتبر غير كفؤة وغير موثوقة. كما يقود الفساد إلى التوزيع غير المنصف للخدمات ويقوّض القانون والنظام.

وتشعر غالبية المواطنين في المنطقة بأنها قادرة على المساعدة في مجابهة الفساد، الأمر الذي يعتبر إيجابياً. وينظر المواطنون إلى الإبلاغ عن حالات الرشوة كأحد الطرق الأساسية لإيقاف الفساد (24 %). ومع هذا، فإن المنطقة تواجه عدداً من التحديات في دفع المزيد من الموطنين للإبلاغ عن الفساد. يخشى العديدون (أي 30%) من الردود الانتقامية، أو أن 19% يعتقدون أنه لا يمكن عمل شيء.[i] وللأسف فإن نتائجنا تدعم هذه المخاوف – حوالي شخصين من بين خمسة أشخاص (38%) من الذين أبلغوا عن حالة فساد قد عانوا من ردود فعل انتقامية، بينما يقول أقل من الثلث (29%) أن السلطات قد اتخذت إجراءات لمعالجة الفساد نتيجة الإبلاغ. تشير هذه الخبرات إلى أن المبلغين من الداخل عن الفساد (whistle–blowers) والشهود على أفعال الفساد بحاجة إلى حماية أفضل وكذلك فإن قنوات الإبلاغ بحاجة إلى أن تكون فعالة أكثر.[ii]

ومع استمرار انتشار الرشوة في الخدمات العامة المباشرة في المنطقة ومع إدراك المواطنين بأن الفساد في المنطقة في تزايد مستمر، إلا أن حركة مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجد صعوبة في العمل في هذا المجال. كما تشير دراستنا المسحية، فإن العديد من المواطنين لديهم جاهزية لمد يد العون في توجيه الجهود ضد الفساد، وكل ما على الحكومات أن تقوم به هو تحوّل جذري من التضييق على جهود محاربة الفساد إلى تسهيل فعلي لمشاركة المواطنين في محاربة الفساد.

النتائج الأساسية

1. **ازدياد في مستويات الفساد المدرك في المنطقة**

رغم خروج ملايين المواطنين إلى الساحات العامة في العديد من الدول العربية مطالبين حكوماتهم باتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين، 61% من المواطنين أفادوا بأن الفساد ازداد خلال في الشهور الـ 12 الأخيرة.

هذا وقد دق ناقوس الخطر في لبنان عندما قال 92% من المواطنين أن الفساد ازداد في هذه الفترة.

2. **جهود الحكومات العربية في محاربة الفساد بين سيئة لحد ما وسيئة جداً، كما أفاد ما بين 58% –91% من المواطنين في الثمان دول/ المناطق التي تم مسحها.** [iii]

45% من المواطنين العرب يجمعون أن المسؤولين الحكوميين هم الأكثر فساداً، كما يرى 45% من المواطنين أن أعضاء البرلمان هم أيضا الأكثر فسادا في المنطقة.

3. **50 مليون مواطن عربي دفعوا رشوة للحصول على خدمة عامة.**

77% من اليمنيين دفعوا رشوة مقابل حوالي 50% في مصر والمغرب والسودان.

4. **الرشوة تقوض مؤسسات العدالة وسيادة القانون**

سجلت المحاكم أعلى معدل لدفع الرشوة بين القطاعات المستهدفة حيث وصل إلى 31% تليها الشرطة مسجلة 27%.

5. **المواطنون عامل أساسية في التغيير**

58% من المواطنين يدركون أنهم عامل أساسي بالتغيير والمساعدة في محاربة الفساد. ويفيد الشباب بأنهم أكثر قدرة واستعدادا على احداث التغيير من الأكبر سنا، كما تشعر النساء بأنها قادرة أيضا على المساعدة.

6. **الإبلاغ عن الفساد ورفضه الأكثر فعالية في محاربة الفساد– ولكن آليات الإبلاغ غير آمنة وفعّالة**

24% من المواطنين يعتقدون أن الإبلاغ عن الفساد ورفض دفع الرشاوى (كما يعتقد 25%) هي الأكثر فعالية في إحداث فرق في محاربة الفساد.

ولكن تعرض 38% من المبلغين عن الفساد لإجراءات انتقامية، بينما أفاد 29% فقط من المبلغين باتخاذ السلطات المعنية الإجراء اللازم.

توصيات

استنادا لنتائج هذه الدراسة المسحية تطالب منظمة الشفافية الدولية بناء على خبرتها ومعرفتها للمنطقة رؤساء الدول والحكومات العربية بما يلي:

تكثيف الجهود ضد الفساد

- الإعلان الفوري بالتزامهم لإنهاء الفساد على المستوى الوطني والإقليمي.
- تنفيذ التزاماتهم بالاتفاقية الدولية والعربية لمكافحة الفساد.

تفعيل جهود محاربة الفساد

- ملاحقة الفساد الكبير وتقديمه للقضاء، مهما كان مستوى المسؤول الحكومي.
- تعديل القوانين التي تقيد حريات الصحافة والمجتمع المدني والأفراد.
- تأسيس هيئات مكافحة فساد مستقلة سياسياً وتتمتع بموارد كافية يناط بها قيادة محاربة الفساد.

مكافحة الفساد في القطاع العام

- إلزام جميع المسؤولين في القطاع العام بتقديم إقرارات الذمة المالية وتوفيرها للعامة.
- اصدار قرار بتبني سجل علني لنشر المالكين المستفيدين للشركات. والإعلان للعموم عن الشركات التي تفوز بالعطاءات العامة.
- سن وإنفاذ قوانين عصرية تضمن حق الوصول إلى المعلومات.

وقف الرشوة في الخدمات العامة

- تفعيل مدونات السلوك للموظفين العموميين وتطبيق مبدأ عدم التسامح مع الفساد في القطاع العام، وضمان الملاحقة القانونية وتنفيذ العقوبات الملائمة.
- الاعتراف بدور المواطنين والمجتمع المدني في الرقابة على الفساد في الخدمات العامة والإبلاغ عنه.

إدماج المواطنين في محاربة الفساد وتطوير آليات الإبلاغ

- يجب على منظمات المجتمع المدني العمل على اخراط المواطنين وخاصة الشباب والنساء في الجهود الوطنية والإقليمية لمحاربة الفساد.
- على الحكومات أن تخلق فضاءً آمنا وفعالا لإدماج المواطنين والمجتمع المدني في محاربة الفساد والإبلاغ عنه، من خلال اصدار وانفاذ قوانين لحماية المبلغين عن الفساد
- على الحكومات أن تصدر وتنفذ قوانين وآليات لحماية المبلغين عن الفساد.

حالة الفساد– المشهد العام

يسأل باروميتر الفساد العالمي المواطنين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن رأيهم حول مستوى الفساد في دولهم، مما يتيح لنا أن نفهم بشكل أفضل كيف ينظر إلى الفساد من خلال عيون المواطنين.

يحلل الفصل الحالي النتائج المتعلقة بالأسئلة التالية:

- لأي مدى تغير مستوى الفساد في الـ 12 شهراً الماضية؟
- لأي مدى تعتقد أن مراكز القوى والنفوذ في بلدك فاسدة؟
- لأي مدى تعتبر الحكومة جيدة أو سيئة فيما تقوم به لمحاربة الفساد؟

كيف يتغير مستوى الفساد المدرك مع مرور الوقت؟ هل هو في ارتفاع أم انخفاض؟

سألنا المواطنين عن اعتقادهم حول ازدياد أو انخفاض مستوى الفساد في دولهم خلال السنة الماضية[5]– أو فيما بقي على حاله، لتدل هذه النتائج على مدركات المواطنين لمستويات الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وما يدعو إلى القلق هنا، أن مشكلة الفساد في المنطقة تبدو في ازدياد على نطاق واسع. يقول غالبية المواطنون (61%) أنهم يعتقدون بأن الفساد قد ازداد (إما ازداد إلى حد ما أو ازداد كثيراً) خلال الـ 12 شهراً الماضية. بينما يقول 15% منهم فقط أنهم يعتقدون بأنه قد انخفض (إما إلى حد ما أو كثيراً)، فيما قال 19% منهم أنهم يعتقدون بأنه بقي على حاله.

في بعض الدول ينظر إلى الوضع بأنه سيء على وجه التحديد. في اليمن[6] والأردن قال ثلاثة أرباع أو أكثر من المواطنين (84% و75%) أن الفساد قد ارتفع في الـ 12 شهراً التي سبقت القيام بالمسح. ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 9 أشخاص من بين 10 (92%) في لبنان، والتي شكلت النسبة الأعلى نسبة من أي دولة أخرى.

مصر والمغرب كانتا الدولتين الوحيدتين حيث كان للمواطنين آراء مختلطة حول مدى تغير مستوى الفساد، حيث كانت النسب متساوية للذين قالوا بأن الفساد إما ازداد، أو بقي على حاله، أو انخفض.[7]

[5] يتم سؤال المواطنين فيما إذا "ازداد مستوى الفساد في هذه الدول أم انخفض أم بقي على حاله" خلال الـ 12 شهراً التي سبقت إجراء الدراسة. للاطلاع على قائمة كاملة بمواعيد العمل الميداني، رجاء انظر المرفق لهذا التقرير.
[6] تم القيام بالدراسة في اليمن قبيْل الحرب الأهلية. انظر رجاء ملاحظة المنهجية من أجل وصف كامل لتواريخ العمل الميداني.
[7] في مصر 28% يقولون بأنه قد ازداد، 30% يقولون بأنه بقي على حاله، و31% يقولون بأنه انخفض. في المغرب 26% يقولون بأنه قد ازداد، و42% يقولون بأنه بقي على حاله، و24% يقولون بأنه انخفض.

فساد متنامٍ:
كم عدد الناس الذين يعتقدون أن الفساد قد ازداد؟

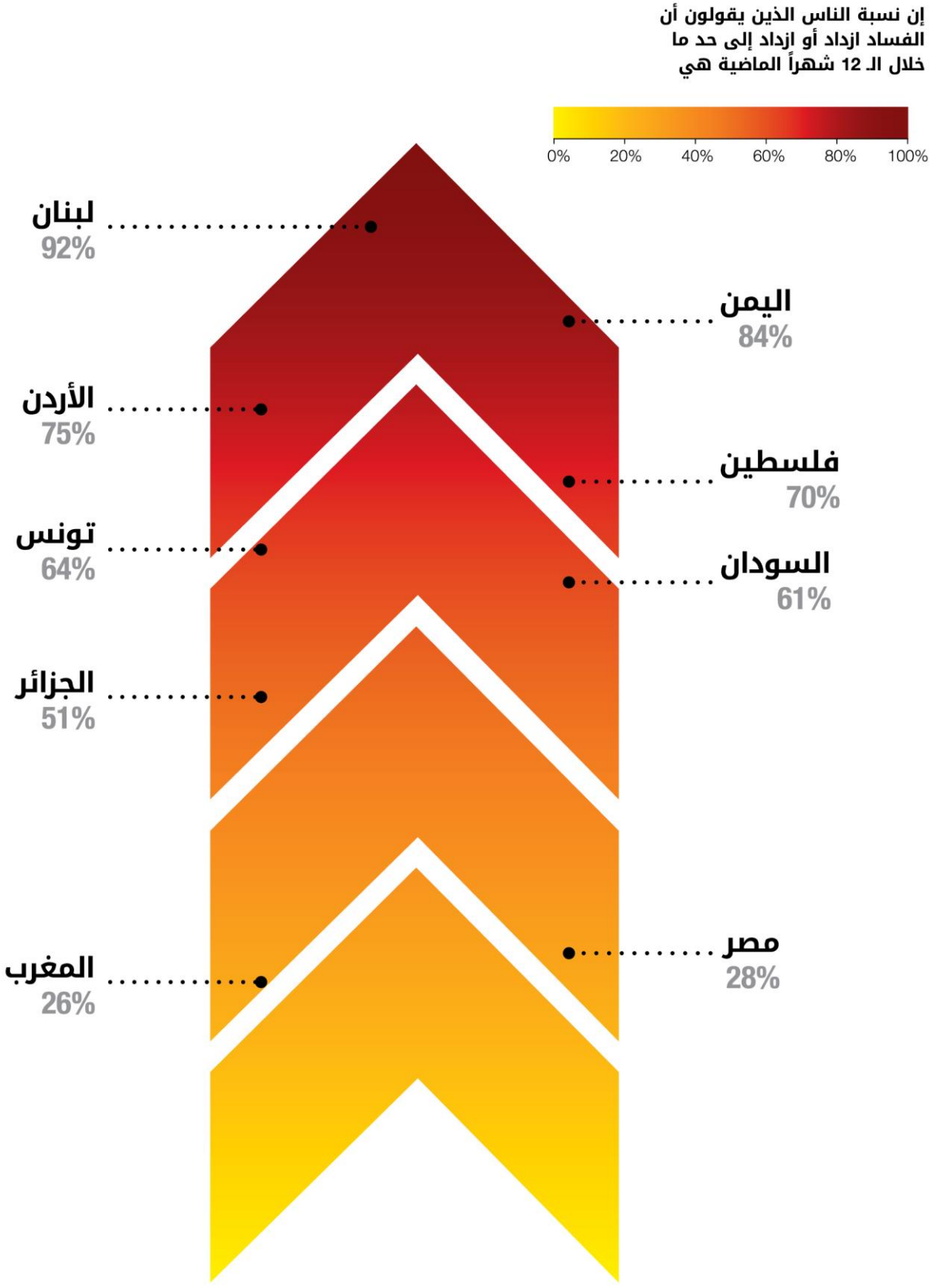

هل يتحسن وضع الفساد أم يزداد سوءاً؟ آراء المواطنين

نظرة سريعة على المنطقة:
هل يعتقد الناس أن الفساد تغير في الأشهر الـ 12 الماضية

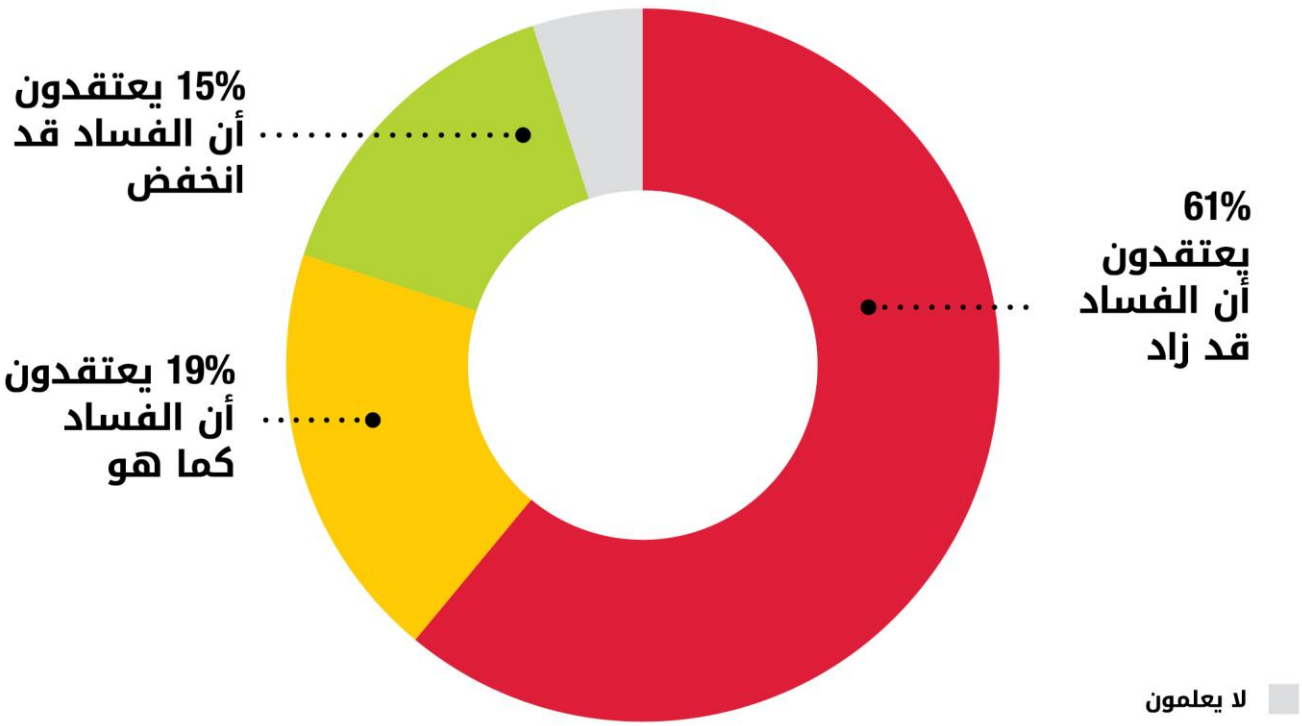

تم سؤال الناس ما إذا كانوا يعتقدون أن مستوى الفساد قد ازداد كثيراً، أم ازداد إلى حد ما، أم بقي على حاله، أم انخفض إلى حد ما، أم انخفض كثيراً في الـ 12 شهراً الماضية. الأصل: جميع المستجيبين

السياسيون، أم المسؤولون الحكوميون، أم رجال الأعمال– هم الأكثر فساداً؟

في باروميتر الفساد العالمي نسأل المواطنين عن مدى ادراكهم لفساد مراكز القوى والنفوذ في الدولة – فيما إذا كانوا يعتقدون بأن "ولا واحدة"، أو "بعضها"، أو "غالبيتها"، أو "جميعها" فاسدة. تشمل مراكز القوى والنفوذ العشرة التي سألنا عنها أطرافا فاعلة في القطاع العام والسياسة (مكتب رئيس الدولة، وأعضاء البرلمان، والمسؤولون الحكوميون، ومسؤولو الضريبة، والشرطة، والقضاة وقضاة الصلح، وموظفو هيئات الحكم المحلي)، وكذلك أولئك الذين ليسوا جزءاً من القطاع العام ولكنهم لهم نفوذ هائل مثل (رجال الأعمال، والقادة الدينيون، والقادة التقليديون).[8]

في المنطقة، ينظر إلى لاعبين أساسيين في القطاع العام، يعملون في صميم قلب الحكومة بأنهم يعانون من مستوى عالٍ من الفساد –مسؤولون حكوميون، مسؤولو الضريبة، وأعضاء برلمان. بالنسبة لهذه المجموعات الثلاث، أقل من النصف بقليل من المواطنين (45%) يقولون إن "غالبية" أو "جميع" الموظفين فيها فاسدون. ما بين 35% و39% قالوا إن بعضهم فاسد، بينما تعتقد أقلية بسيطة أن هذه المجموعات خالية تماماً من الفساد (من 7% إلى 9%).

هناك قوى أخرى في القطاع العام ينظر إليها أقلية من المواطنين بأنها تعاني من فساد شديد عبر المنطقة. أفاد 31% إلى 41% من المواطنين بأن معظم أو جميع القضاة، والشرطة، ومكتب رئيس الدولة، وهيئات الحكم المحلي، فاسدون. حيث تعتقد نسبة مماثلة من المواطنين أن "بعض" هؤلاء فاسدون (بين 37% و43%). بينما تعتقد مجموعة قليلة جدا من المواطنين أن هذه المجموعات نظيفة تماماً (9% إلى 17%).

كما يرى العديد من المواطنين بأن القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فاسد بدرجة عالية. شخصان من بين خمسة أشخاص يعتقدون أن معظم أو كل رجال الأعمال فاسدون (40%)، وأن أكثر من الثلث (37%) يرون أن بعضهم فاسد، وهذا يتوازى مع بعض مجموعات القطاع العام التي سألنا عنها. فقط واحد من بين عشرة يعتقد أن لا وجود لفاسد بين رجال الأعمال (10%).

يعتبر القادة الدينيون والقادة التقليديون الأقل تأثراً بالفساد في المنطقة، ومع هذا فإن 19% و29% على الترتيب يقولون بأن غالبيتهم أو جميعهم فاسدون، وهناك شخصان من بين خمسة أشخاص يقولان بأن بعضهم فاسد (40% و36% على الترتيب) مما يشير إلى أنه حتى هذه المجموعات يعتقد بأنها متأثرة بآفة الفساد.

[8] في مصر لم يتم السؤال عن "أعضاء البرلمان" حيث كان قد تم حله في الوقت تنفيذ هذه الدراسة. ولم يتم السؤال عن "الرئيس والمسؤولين في مكتبه" وبدلا من ذلك تم السؤال حول "مسؤولي الرئاسة" وفي القضاء تم السؤال عن "مسؤولي المحاكم" بدلاً من "القضاة"

الشكل 1– إلى أي مدى تعتبر المؤسسات والمجموعات المختلفة في المجتمع فاسدة؟

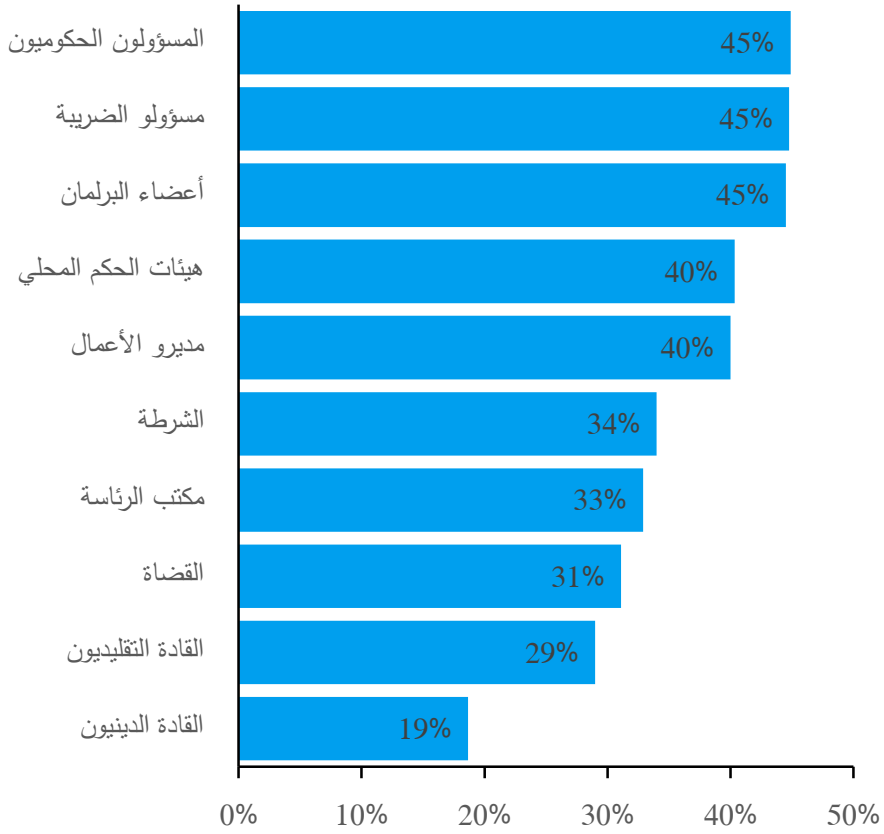

سؤال – كم عدد الأشخاص التاليين الذين تعتقد أنهم متورطون في الفساد، أو أنك لا تمتلك معلومات كافية للإدلاء برأيك؟ الأساس: جميع المواطنين باستثناء الإجابات غير المعادة. يبين الشكل النسبة المئوية للمواطنين الذين أجابوا إما "بأغلبيتهم" أو "جميعهم" فاسدون. لا تشمل النتائج أعضاء البرلمان المصري، لأن هذا السؤال لم يطرح في مصر.

عندما ننظر إلى نتائج كل دولة ونأخذ معدلا متوسطاً للفئات السبع في القطاع العام، فإننا نرى أن هناك أقلية صغيرة فقط (تتراوح بين 5% و21%) تقول إن مؤسسات القطاع العام خالية تماماً من الفساد، مما يوضح مدى إدراك مشكلة الفساد في المنطقة.

المواطنون في اليمن ولبنان بشكل خاص يعتقدون أن القطاع العام في بلدهم يعاني من فساد منتشر. أكثر من الثلثين (68% و67% بالترتيب) يعتقدون أن غالبية أو جميع موظفي هذه المؤسسات فاسدون، بينما حوالي الربع يعتقدون أن بعضهم فاسدون (26% و22% على الترتيب). فقط واحد من بين عشرين يعتقد أن مؤسسات القطاع العام خالية تماماً من الفساد.

الشكل 2– ما مدى فساد القطاع العام؟ المعدل المتوسط لمجموعات القطاع العام حسب الدول

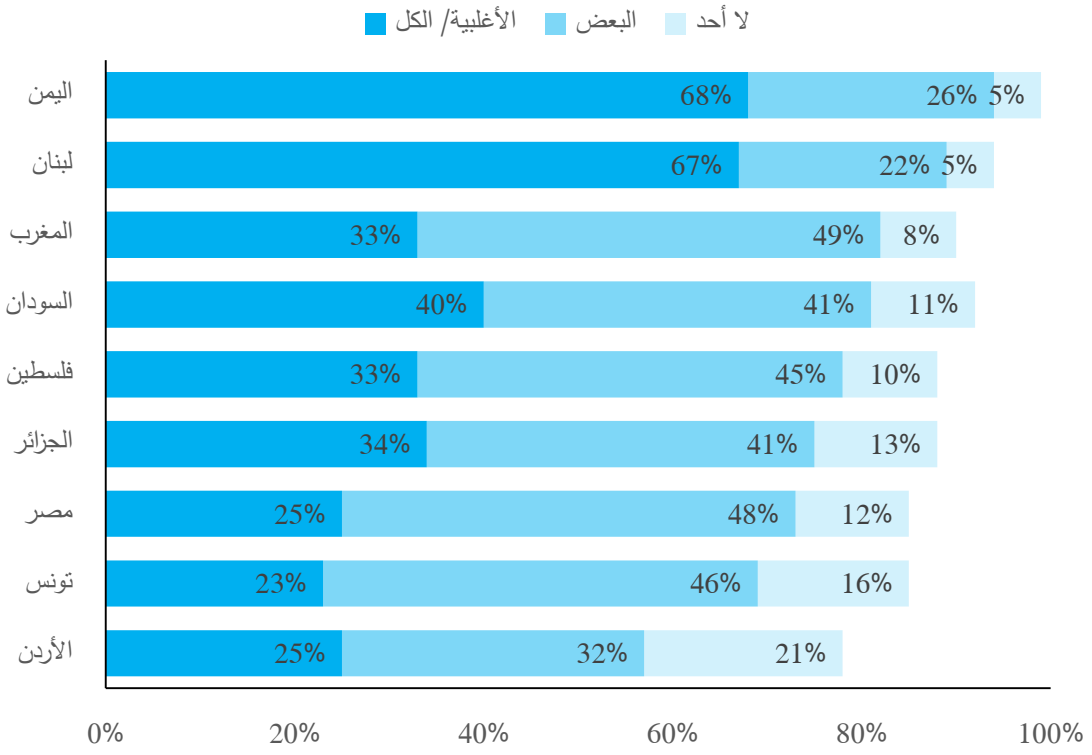

س كم عدد الأشخاص التاليين الذين تعتقد أنهم متورطون في الفساد، أو أنك لا تمتلك معلومات كافية للإدلاء برأيك؟ الأساس: جميع المواطنين، باستثناء الاجابات غير المعادة. يبين الشكل النسب المئوية للمواطنين الذين أجابوا أما "بأغلبيتهم/ جميعهم"، أو "بعضهم"، أو "لا أحد منهم" فاسد كمتوسط لمجموعات القطاع العام السبع وهي: مكتب لرئيس الدولة، أعضاء البرلمان، المسؤولون الحكوميون، ومسؤولو الضريبة، والشرطة، والقضاة، وهيئات الحكم المحلي. إجابات "لا أعرف" غير مبينة لتسهيل المقارنة. ولم يتم السؤال عن "الرئيس والمسؤولين في مكتبه" وبدلا من ذلك تم السؤال حول "مسؤولي الرئاسة" وفي القضاء تم السؤال عن "مسؤولي المحاكم" بدلاً من "القضاة"

كيف يقيّم المواطنون جهود حكوماتهم ضد الفساد؟ هل هي جيدة أم سيئة؟

طلبنا من المواطنين تقييم حكوماتهم من حيث كيفية أدائها في محاربة الفساد. ويمكن لهذه النتيجة أن تؤشر على فيما إذا كان المواطنون يعتقدون أن حكومتهم تقوم بالجهود الصحيحة لمحاربة الفساد أو فيما إذا كان على الحكومة مضاعفة هذه الجهود.

في الدول الثماني حيث سألنا هذا السؤال[9]، أجمع غالبية المواطنون على الأداء السلبي لحكوماتهم في محاربة الفساد. ويدلّ هذا على أن الحكومات إما أنها لم تبذل الجهد الكافي في محاربة الفساد، أو في أحسن الأحوال، أنها لا تنشر وتبين هذه الجهود المبذولة.

[9] في السودان، لم يطرح هذا السؤال بسبب وجود الانتخابات.

المواطنون في اليمن ولبنان بالتحديد ينتقدون جهود الحكومة في التعامل مع الابتزاز المالي في القطاع العام. في لبنان، قيم ثلاثة أرباع المواطنون (76%) جهود حكومتهم إما كسيئة جداً أو سيئة إلى حد ما، بينما في اليمن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى تسعة من أصل عشرة أشخاص (91%).

الشكل 3– هل تعتقد أن جهود الحكومة جيدة أم سيئة في محاربة الفساد؟

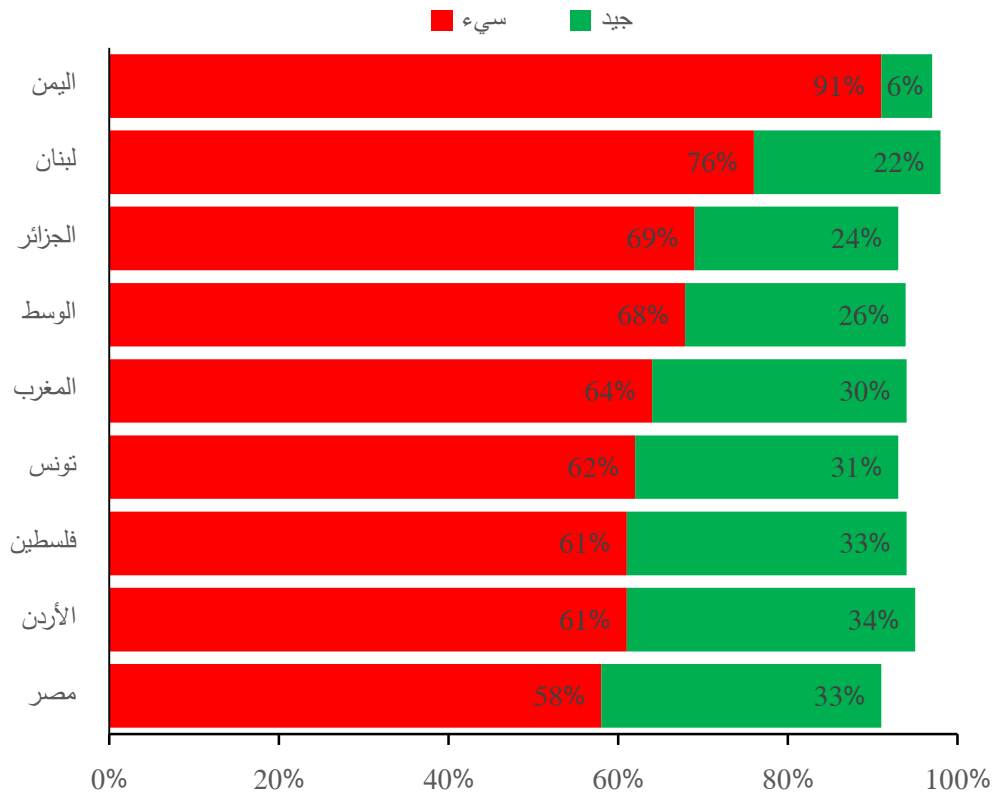

سؤال – إلى أي مدى تعتقد أن جهود الحكومة في محاربة الفساد جيدة أو سيئة، أو أنك لا تمتلك معلومات كافية للإدلاء برأيك؟ الأساس: جميع المواطنين، باستثناء الإجابات غير المعادة. فئات الإجابة هي: "سيئة جداً" و"سيئة إلى حد ما" دمجت تحت "شكل سيء، وفئتي "جيد جداً" و "جيد إلى حد ما" دمجت تحت "جيداً". اجابة "لا أعرف" غير مبينة لتسهيل المقارنة.

فضيحة القمامة: استياء من خدمات النفايات في لبنان

المواطنون اللبنانيون شديدو الانتقاد لجهود حكومتهم في محاربة الفساد، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباعهم (76%) يعتقدون أن جهودها سيئة.

خرج العيد من المواطنين إلى الشوارع للاحتجاج على فشل الحكومة في التخلص من النفايات في العاصمة بيروت، كجزء من حملة "طلعت ريحتكم". وقد نتجت هذه الاحتجاجات جزئياً عن الاستياء العام من الفساد المزعوم في البلد.[iv]

توقفت خدمات جمع النفايات في بعض أجزاء المدينة منذ تموز 2015، بعد إغلاق أكبر مكب للنفايات في لبنان. تطلب الأمر من الحكومة حتى شباط/فبراير 2016 لتتفق على موقع جديد ترسل إليه نفايات –بينما كانت أكوام القمامة المتنامية في تلك الأثناء تتسبب في رائحة نتنة مخيفة وتسبب خطراً صحياً جدياً على المدينة.[v]

يلقي المحتجون اللوم على شبهات الفساد والشلل السياسي في تأخر حل الأزمة.[vi] حيث أن معالجة هذه المشكلة هو أحياناً جزء من المساومة التي تجري بين السياسيين في غرفهم الخلفية.[vii] غياب الشفافية في هذه المساومات تعني أن المواطنون سيدفعون ثمن أعلى لفاتورة تقديم خدمات غير كفؤة. إن فشل النظام السياسي في التعاطي مع أزمة النفايات يدعو إلى ضرورة كشف هذه المساومات ودعوة السياسيين المنتخبين للتعامل بشكل أسرع مع تلك الأزمة.[viii]

الرشوة – ما هي الخدمات التي يدفع المواطنون رشاوى من أجلها؟

يهدف باروميتر الفساد العالمي إلى معرفة مدى انتشار الرشوة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديد الخدمات الأكثر تأثراً بها، وتحديداً من المضطرون لدفع رشوة أكثر من غيرهم.

يحلل هذا الفصل النتائج التي قادت إليها سلسلة من الأسئلة التي طرحت على المواطنين لمعرفة فيما إذا كانوا قد دفعوا رشوة، وإن تم ذلك، فكم مرة، ومن أجل أي من الخدمات الأساسية الست التالية:

- المدارس الحكومية
- المستشفيات والعيادات الحكومية
- الوثائق الشخصية (الهوية)
- الخدمات الحيوية
- الشرطة
- المحاكم

كم عدد الذين دفعوا رشاوى؟

يسأل باروميتر الفساد العالمي المواطنين فيما إذا تواصلوا مع ست خدمات عامة أساسية خلال الـ 12 شهراً الماضية. ومن بين المجيبين بنعم،[10] سألناهم فيما إذا دفعوا رشوة، أو قدموا هدية، أو خدمة مقابل الحصول على ما يحتاجونه.

يبين تحليلنا، أن واحداً تقريباً من بين ثلاثة أشخاص (30%) من الذين تواصلوا مع الخدمات العامة خلال الـ 12 شهراً قد دفعوا رشوة.[ix] استناداً على معدلات الرشوة في كل دولة وعدد السكان البالغين فيها، فإن هذه النسبة تعادل 50 مليون شخص.[11]

توجد فروق كبيرة في معدلات دفع الرشوة عبر المنطقة. في اليمن تحديداً تعتبر المشكلة كبيرة، حيث دفع أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين (77%) رشوة عند الاتصال بالخدمات العامة خلال السنة الماضية.

[10] 77% من المواطنين قالوا بأنهم قاموا بالاتصال بواحدة من الخدمات الست على الأقل. معدلات الرشوة مبنية على عدد أولئك الذين قاموا بالاتصال بواحدة على الأقل من الخدمات الست، باستثناء الاجابات التي تنقصها بيانات لجميع أسئلة الرشوة الستة (العدد الترجيحي: 8315).

[11] انظر ملاحظة المنهجية من أجل تفاصيل إضافية.

كما أن الرشوة تعتبر أمر اعتيادي في مصر، والسودان، والمغرب عندما يصل المواطنون إلى الخدمات العامة فيها. في هذه الدول الثلاث، قام حوالي نصف الأشخاص بدفع رشوة عندما اتصلوا بخدمة عامة في السنة الماضية. (بين 48% و50%).

وعلى الرغم من هذا، كانت معدلات الرشوة في بعض الدول في المنطقة أقل بكثير. ففي فلسطين والجزائر، حوالي شخص واحد فقط من بين ثمانية أشخاص من مستخدمي الخدمات العامة (بين 13% و14% على الترتيب) دفعوا رشوة. بينما في تونس كان وصل هذا إلى أقل من واحد من بين عشرة أشخاص (9%)، وواحد من بين 20 في الأردن (4%). عند النظر إلى هذه النتائج، ينبغي أن ننوه أن استعمال العلاقات الشخصية (الواسطة) للوصول إلى الخدمات العامة وإنجاز العمل بسرعة لا يتم تقييمها واحتسابها في الدراسات المسحية المرتبطة بالرشوة. حيث تفيد تقارير أخرى أن هذا الشكل من المحسوبية منتشر في منطقة الشرق الأوسط وينبغي أن يتم تقييمه لاحقاً بشكل منفصل.[x]

الشكل 4- كم عدد مستخدمي الخدمات العامة الذين دفعوا رشوة في ال12 شهراً الماضية؟

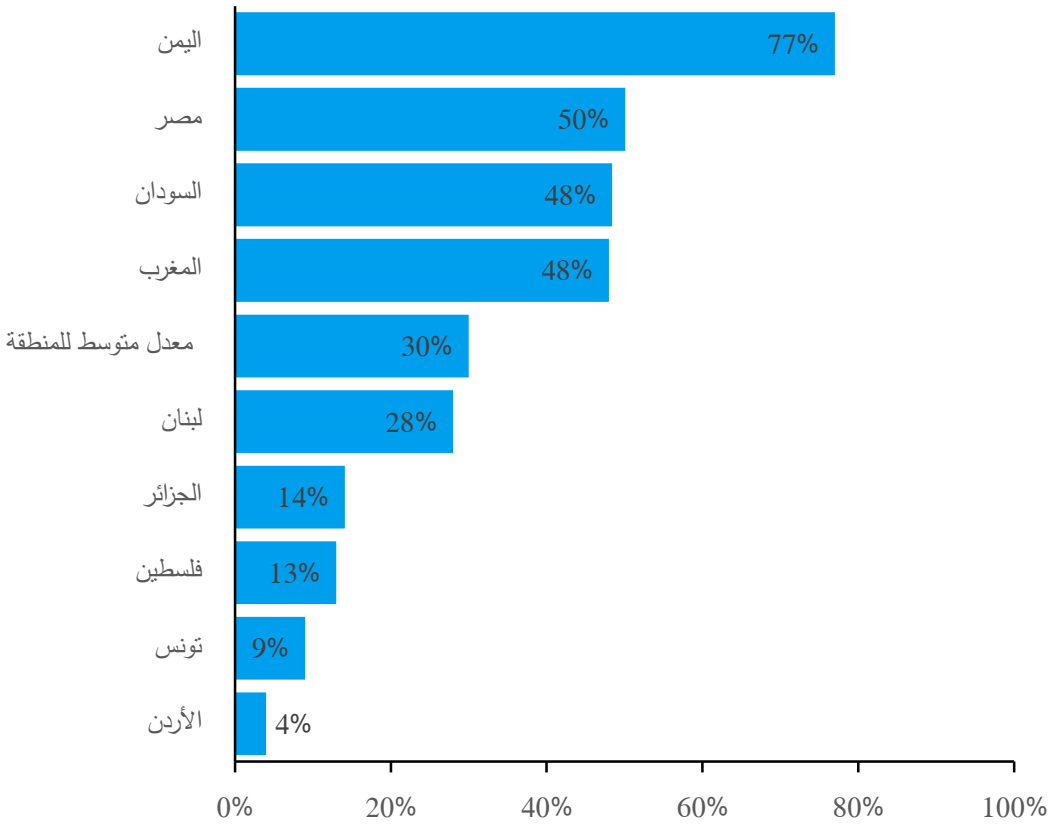

سؤال- كم مرة، إن حصل ذلك، قمت بدفع رشوة، أو قدمت هدية، أو خدمة لـ: أ- معلم أو مسؤول مدرسة؟ ب- موظف صحة أو مستشفى أو عيادة؟ ج- مسؤول حكومي من أجل الحصول على وثيقة؟ د- موظف حكومي من أجل الوصول إلى الخدمات الحيوية؟ هـ- الشرطة؟ و- المحاكم؟ الأساس: المواطنون الذي كان لهم اتصال مع واحدة على الأقل من الخدمات العامة الست في الـ 12 شهراً الماضية، باستثناء الاجابات التي تنقصها معلومات عن أسئلة الرشوة الست. نتائج المنطقة تمثل اجابات المجمعة للدول التسع

رشاوى من أجل فحص طبي: حالة من مستشفى مغربي

حسب مسح باروميتر الفساد العالمي، 38% من المغاربة الذين يحصلون على رعاية صحية عامة يقولون أنهم اضطروا لدفع رشوة. ولكن بعضهم يحاربون هذه الظاهرة بالاتصال والإبلاغ عن الفساد وطلب المساعدة من ترانسبارنسي المغرب – فرع منظمة الشفافية الدولية.

وصلت إحدى هذه الشكاوى من كمال، والذي طلب منه ممرض دفع رشوة وصلت إلى 500 درهم (60 دولار أمريكي) من أجل اجراء فحص مسح شعاعي مستعجل لدماغ ابنته الكفيفة جزئياً. بالنسبة لكمال البائع المتجول في السوق المحلي، كان من المستحيل أن يدبر مبلغاً يوازي ثلث دخله الشهري خلال يوم.

اتصل كمال بعد ذلك بخط المساعدة الخاص بمركز مساعدة وارشاد ضحايا الفساد في ترانسبارنسي المغرب حيث وجهه المركز بأن يأخذ شكواه إلى مكتب المدعي العام، الأمر الذي فعله في اليوم نفسه.

فعاد كمال إلى المستشفى مدعوماً بضابطين متخفيين. وعندما طلب الممرض النقود، قام الضابطان باعتقاله على الفور، وقدم للمحكمة التي حكمت بحبسه شهرين. وفي تلك الأثناء تلقت ابنة كمال العناية التي احتاجتها– دون أية تكاليف باهظة.

ما هي أكثر الخدمات التي تتأثر بالرشوة؟

يفحص هذا الفصل الخدمات العامة الأكثر تأثراً بالرشوة في المنطقة وأيها الأكثر خلوا من الرشوة. بما أن لهذه الخدمات مستويات مختلفة من الاستخدام من قبل المواطنين، فإن النتائج مبنية فقط على أولئك الذين قاموا بالاتصال بهذه الخدمات.[12] يبين الشكل 5 أدناه معدل الرشوة في كل من الخدمات الست، مجزأة حسب تكرار حدوث الرشوة التي دفعها المواطنون في مجمل المنطقة.

يبين تحليلنا أن الرشوة منتشرة في العديد من الخدمات العامة الأساسية. وقد سجلت المحاكم أعلى معدلات الرشوة في الخدمات الست التي تمت دراستها. حيث أفاد حوالي ثلث الأشخاص (31%) بأنهم دفعوا رشوة عند تواصلهم مع المحاكم. بينما عانت مؤسسات انفاذ القانون الأخرى – مثل الشرطة– كذلك من معدل دفع عالٍ للرشاوى. ربع الأشخاص (27%) الذين تواصلوا مع الشرطة في السنة الأخيرة كان عليهم أن يدفعوا رشوة للحصول على المساعدة، أو تفادياً لعقوبة مثل دفع غرامة.

[12] معدلات الاتصال العامة بكل خدمة كانت: المدارس الحكومية 37%، الرعاية الصحية الحكومية 59%، الشرطة 24%، المحاكم 16%، من أجل الوثائق الرسمية 53%، ومن أجل الخدمات الحيوية 31%.

علاوة على ذلك، تبين النتائج أن حوالي النصف أو أكثر من الذين دفعوا رشوة للمحاكم وللشرطة كان عليهم أن يدفعوا عدة مرات (انظر الشكل 5)، مما يؤشر على أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون مكررة للمتصلين بمؤسسات القانون وانفاذه في المنطقة.

تطلق هذه النتائج جرس الإنذار في المنطقة، حيث أن لنزاهة مؤسسات القانون والنظام آثاراً ممتدة حتمية على بنية المجتمع، حيث تسهل الرشوة على سبيل المثال، أن يتجنب المجرمون العقاب لأنهم يدفعون رشوة، بينما يمكن أن يعاقب الأبرياء ظلماً لأنهم لا يستطيعون دفع رشوة.

كما أن تكرار دفع الرشاوى في الخدمات الطبية مقلق جداً، فتشير النتائج إلى وجود واحد من بين خمسة أشخاص (20%) يحاولون الوصول إلى مثل هذه الخدمات بدفع رشوة. بالنسبة لبعض الناس، هذه الرشوة يمكن أن تكون مبلغاً أكبر من امكانياتهم، مما يعني أنهم ربما لن يكون بمقدورهم الحصول على الخدمات الصحية الحيوية التي يحتاجونها بسبب الفساد.

كما أن الرشوة منتشرة إلى حد ما بالنسبة لأولئك الذين يقدمون للحصول على وثائق أو تصاريح (23%)، ولأولئك الذين يتصلون بمرافق الخدمات الحيوية مثل الكهرباء والمياه (17%).

بينما تعتبر المدارس الحكومية ذات أقل مستوى في انتشار الرشوة من بين جميع الخدمات الست التي سألنا عنها، إلاّ أن واحد من بين ثمانية أشخاص (13%) يقولون أنهم دفعوا رشوة عندما اتصلوا بالمدارس في السنة الماضية، والتي ما زالت تشكل عبئاً غير مقبول على المواطنين عند الحصول على الخدمات العامة أساسية.

الشكل 5– مستخدِمو الخدمات الذين قالوا بأنهم دفعوا رشوة

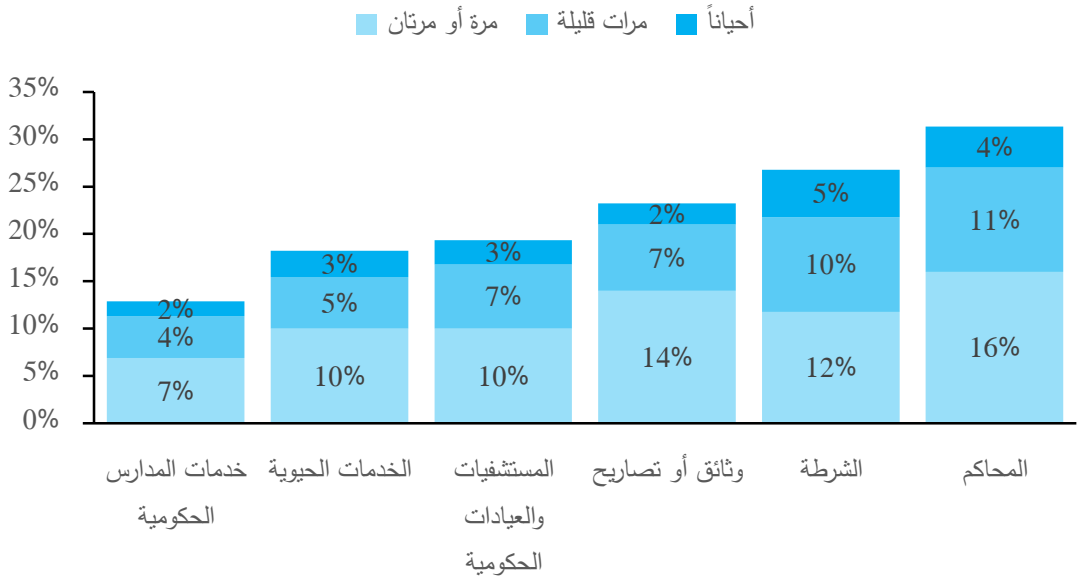

سؤال– كم مرة، إن حصل ذلك، قمت بدفع رشوة، أو قدمت هدية، أو خدمة لـ: أ– معلم أو مسؤول مدرسة؟ ب–موظف صحة أو مستشفى أو عيادة؟ ج– مسؤول حكومي من أجل الحصول على وثيقة؟ د– موظف حكومي من أجل الوصول إلى خدمات حيوية؟ هـ– الشرطة؟ و– المحاكم؟ الأساس: المواطنون الذي كان لهم اتصال مع واحدة على الأقل من الخدمات العامة الست في الـ 12 شهراً الماضية، باستثناء الاستجابات التي تتم إعادتها.

يبين الشكل التمثيلي التالي معدلات الرشوة حسب الخدمة لكل من الدول التسع. كلما زادت مساحة الدائرة زاد معدل دفع الرشاوى في تلك الخدمات، مما يساعد في إظهار أي من الخدمات تعاني أكثر من الرشوة.

تبين النتائج أن الخدمات الست في فلسطين والأردن، والجزائر، وتونس نظيفة نسبياً مقارنة بدول أخرى في المنطقة. معدلات الرشوة في الخدمات الست في مصر، واليمن، والسودان أعلى بكثير منها في دول أخرى في المنطقة، مما يظهر حدة مشكلة الرشوة في هذه الدول بالتحديد.

ما هي الخدمات التي يدفع الناس رشاوى من أجل الحصول عليها؟

النسبة المئوية لمتلقي الخدمات الذين دفعوا رشاوى في الـ 12 شهراً الماضية

مساحة الدائرة تتناسب مع عدد متلقي الخدمات الذين دفعوا رشاوى

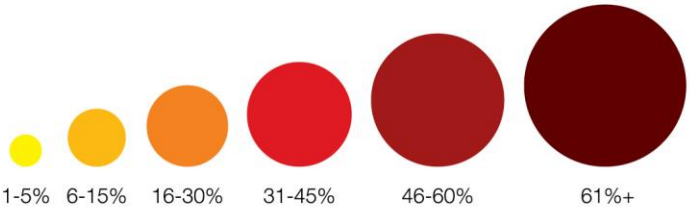

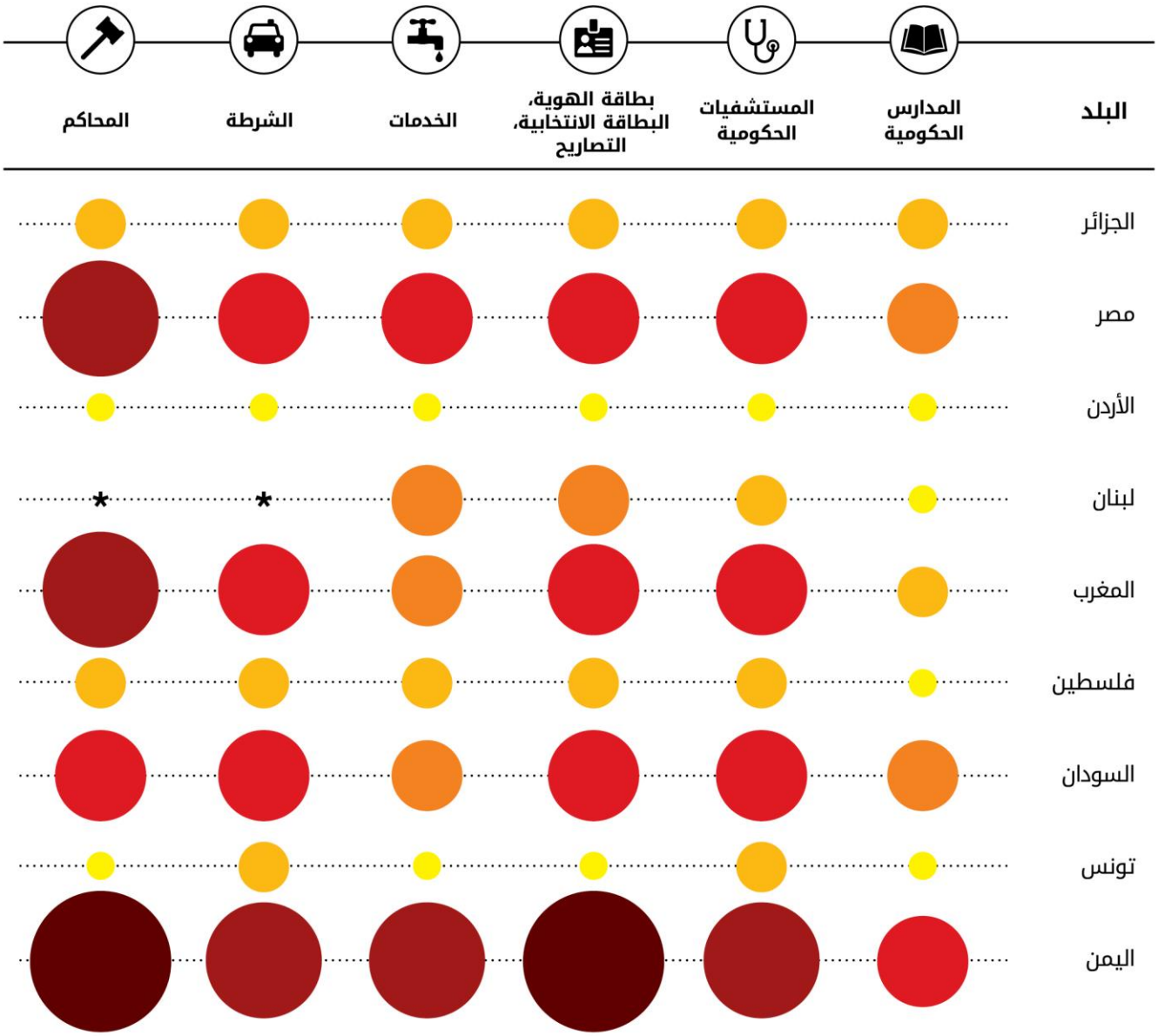

س- كم مرة كان عليك أن تدفع رشوة، أو تقدم هدية، أو تقدم خدمة لِـ أ- معلم أو مسؤول في مدرسة؟ ب- عامل صحي أو موظف قي مستشفى أو عيادة؟ ج- مسؤول حكومي للحصول على وثيقة؟ د- مسؤول حكومي من أجل الحصول على خدمات (منافع)؟ هـ- ضابط شرطة؟ و- قاضٍ أو موظف محكمة؟ الأساس: المستجيبون الذين كان لهم اتصال بمقدمي الخدمات خلال الـ 12 شهراً الماضية، باستثناء الإجابات الفارغة. إشارة (*) تشير إلى خدمات أساس حجم الاستجابة أقل من 60 مستجيباً. لم يتم عرض هذه النتائج حيث أن هناك عدداً قليلاً جداً من الاستجابات التي يمكن اعتبارها دالة إحصائياً.

من المضطر لدفع الرشوة؟

يعتبر المعدل العالي في دفع الرشاوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتأكيد مدعاة للقلق ولذلك رغبنا أن نلقي نظرة عن قرب على النتائج حتى نستطيع أن نفهم بالضبط من المرجح أن يدفع رشوة عندما يحصل على الخدمات العامة. وعندئذ يمكن استخدام هذه النتائج للمساعدة في بناء جهود فعالة في مكافحة الفساد في المنطقة. تلخص لوحة المعلومات في الصفحات التالية ما توصل إليه تحليلنا فيما يتعلق بنوع المواطنين الذين يعتبرون الأكثر اضطراراً لدفع رشوة.[13]

عند النظر إلى معدلات الرشوة حسب النوع الاجتماعي (الجندر) نجد أن احتمال اضطرار الرجال لأن يدفعوا رشوة أكبر مقارنة باضطرار النساء. بينما تقول 26% من النساء أنهن قد دفعن رشوة عندما اتصالهن بواحدة على الأقل من الخدمات العامة في الـ 12 شهراً الماضية، ترتفع هذه النسبة إلى 34% عند الرجال. قد تعكس هذه الحالة الوضع الأفضل للرجال في الوصول إلى الموارد المالية في المنطقة، أو أنه يعكس كذلك الدور الأكبر للرجال في المجتمع ككل، على الأقل في بعض الدول التي تمت دراستها. عندما تحصل العائلات بشكل جماعي على الخدمات العامة، كالذهاب إلى المستشفى معاً، ربما يكون من المرجح أكثر أن الرجال هم الذين يحملون مسؤولية دفع الرشاوى.

بينما كان احتمال أن يقوم الشباب بدفع رشوة عندما يتصلون بالخدمات أكبر مقارنة بالمواطنين الأكبر سناً (33% بالنسبة للذين أعمارهم أقل من 35 عاماً مقارنة بـ 22% للذين أعمارهم أكثر من 55 عاماً). ومع هذا تبين النتائج عدم وجود أية فئة عمرية محصنة ضد الابتزاز المالي للقطاع العام، وأن جميع الفئات العمرية مثقلة بهذه الجريمة.

تؤثر الرشاوى بشكل قاسٍ تحديداً على المواطنين الذين يعيشون في المناطق الريفية. أفادت الدراسة أن 39% من المواطنين في المناطق الريفية يدفعون رشاوى مقارنة بـ 25% في المناطق الحضرية. ولربما يعزى ذلك لوجود رقابة أقل فعالية من قبل السلطات في المناطق الريفية على الخدمات العامة، أو أن رواتب المسؤولين الحكوميين في تلك المناطق أقل من نظرائهم في المناطق الحضرية وبالتالي فإنهم أكثر سعياً للحصول على إضافة لدخلهم عن طريق طلب الرشوة.

عند النظر إلى النتائج حسب الدخل نجد أن هناك فرقاً بين الدول التي تمت دراستها، فلمن هم مضطرون للدفع –الأكثر فقراً أم الأكثر ثراءً. في خمسة من الدول– الجزائر، والمغرب، والسودان، وتونس، وفلسطين– نجد أن الناس الأفقر هم الأكثر احتمالاً لدفع رشوة. ولكن، في الأردن واليمن، نجد أن الأكثر ثراءً هم أعلى بقليل كدافعي الرشوة. يجب على مصممي مشاريع محاربة الرشوة الأخذ بعين الاعتبار لمستويات الدخل عن رسم المشاريع حتى تتسم مع السياق المحلي.

[13] عند تحليل النتائج قمنا بضبط التحليل بحيث يشمل كل شخص اتصل بخدمة عامة على الأقل مرة واحدة في ال12 شهراً الماضية. وسبب ذلك أن هناك مجموعات يعتبر اتصالها بالخدمات العامة أقل احتمالاً بشكل عام، ولذلك فإن هناك احتمالية أن يكونوا في وضع يضطرون فيه لدفع رشوة تعتبر منخفضة. تم استثناء الذين لا يستخدمون الخدمات من التحليل.

سكان المناطق الريفية هم الأكثر تأثراً

أكثر من ثلث مواطني المناطق الريفية دفعوا رشوة من أجل خدمات أساسية مقارنة بربع مواطني المناطق الحضرية.

ظاهرة الرشوة تضر الفقراء أكثر

في 5 من البلدان الـ 9 التي تمت دراستها كان احتمال دفع الرشوة بالنسبة للمواطنين الأكثر فقراً أكبر من أولئك الأغنى - أحياناً بثلاثة أضعاف.

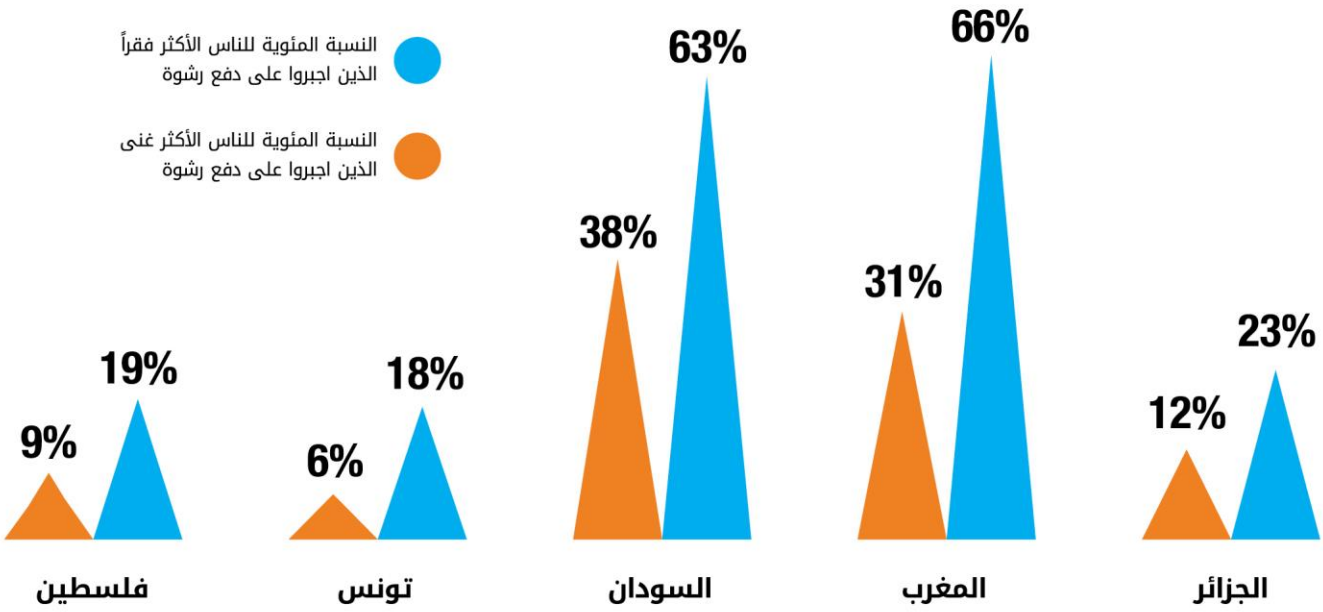

النتائج مبنية على على أولئك الذين كانوا على تواصل مع خدمة واحدة على الأقل من الخدمات العامة الست في الـ 12 شهراً الماضية.
انظر الملاحظات حول وصف كامل للمنهجية وكيفية احتساب النتائج.

من هو المضطر لدفع الرشاوى؟

حوالي 1 من 3

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قام بدفع رشوة في السنة الماضية للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والمياه. يعادل هذا حوالي 50 مليون شخص.

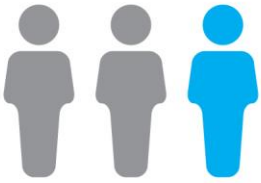

الشباب هم الأكثر تضرراً

يعتبر الأشخاص الأصغر من 35 عاماً الأكثر عرضة بأن يدفعوا رشوة للوصول إلى الخدمات العامة.

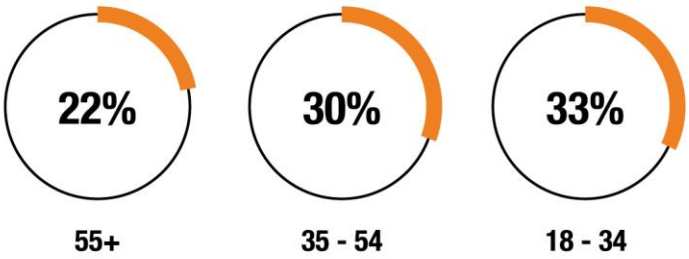

يعتبر الرجال أكثر عرضة لدفع رشاوى مقارنة بالنساء

34% من دافعي الرشوة رجال

26% من دافعي الرشوة نساء

ثلث الرجال دفعوا رشوة مقارنة بربع النساء

تفاعل المواطنين– كيف يمكنهم المساعدة في وقف الفساد

أردنا أن نعرف فيما إذا كان المواطنون في المنطقة يشعرون أنهم قادرون على المساعدة في محاربة الفساد وتحديداً كيف يعتقدون أن بإمكانهم المساهمة في هذه الجهود.

يحلل هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها من الأسئلة التالية:

- هل يستطيع المواطنون أن يصنعوا فرقاً في محاربة الفساد؟
- لماذا لا يقوم المواطنون بالإبلاغ عن حوادث الفساد؟
- ما هي أكثر الطرف فعالية يمكن للمواطنين محاربة الفساد بها؟

هل يستطيع المواطنون أن يصنعوا فرقاً؟

بالمتوسط تفكر أغلبية بسيطة من المواطنين (58%) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن المواطنين العاديين يمكنهم أن يصنعوا فرقاً، بينما يشعر ما يزيد قليلاً عن الربع (28%) منهم أنهم غير قادرين على ذلك. هذه النتيجة الإيجابية إلى حد ما تشير إلى أن هناك العديد من المواطنين في المنطقة يشعرون أنهم يستطيعون المساعدة في محاربة الفساد.

بينما تعتبر النتائج إيجابية بشكل عام، فإن الدراسة المسحية تكشف عن أن هناك درجة ما من التباين بين الدول. يشعر المواطنون في تونس أنهم الأكثر تمكّناً للمساعدة في محاربة الفساد. في هذه الدولة، سبعة من بين عشرة أشخاص (71%) يعتقدون على أن المواطنين العاديين باستطاعتهم أن يصنعوا فرقاً. كذلك هناك اجابات إيجابية قوية من المواطنين الذين يعيشون في السودان، والأردن، وفلسطين حيث يوافق ما بين 60% و68% أن المواطنون يمكنهم أن يصنعوا فرقاً.

المواطنون في المغرب، والجزائر، ولبنان، ومصر منقسمون بشكل أكبر حول هذا الموضوع. يوافق حوالي نصف المواطنين (من 50% إلى 53%) فقط على أن المواطنين العاديين باستطاعتهم أن يصنعوا فرقاً في محاربة الفساد، بينما تشعر أقلية ليست بسيطة أنها غير قادرة على ذلك.

في المنطقة، تقول النساء تماماً كما يقول الرجال أنهم يشعرون بأنهم ممكّنين (59% من النساء تقابلها 57% من الرجال). وبشكل عام يميل المواطنون الأصغر سناً إلى القول بأنهم يستطيعون أن يصنعوا فرقاً أكثر من أولئك الأكبر سناً (59% للذين في العمر 18 إلى 34، مقابل 53% للذين في العمر 55 فأكثر). ينبغي على أنشطة محاربة الفساد في المنطقة أن تسعى إلى إدماج المواطنين من الجنسين، وكذلك الشباب، وتصميم تحركاتهم بناءً على رغبة المواطنين في الاندماج في معالجة آفة الفساد.

الشكل 6- هل يستطيع المواطنون العاديون إحداث فرق في محاربة الفساد؟

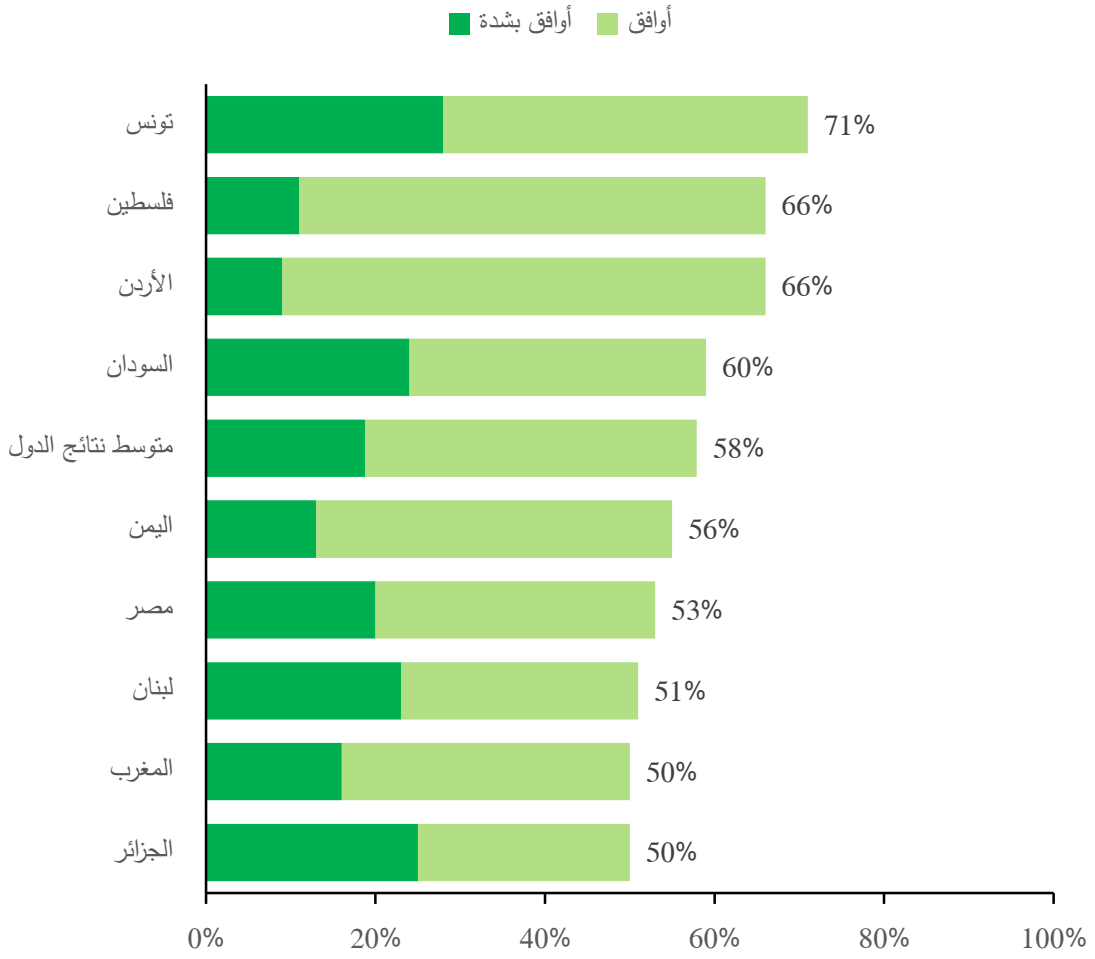

سؤال- أخبرني رجاء فيما إذا كنت توافق على العبارات التالية أو تعارضها: المواطنون العاديون يمكنهم إحداث فرق في محاربة الفساد؟ الأساس: جميع المواطنين، باستثناء الاستجابات غير المعادة. لم يتم عرض الإجابات تحت "أوافق بشدة"، و"لا أعرف"، و"أرفض"، و"ليس أي منهما"، وذلك من أجل سهولة المقارنة.

كيف يستطيع المواطنون وقف الفساد

يخبرنا المواطنون في المنطقة أن أكثر الأعمال فعالية للمساعدة في محاربة الفساد هي "الإبلاغ عن الفساد" و"رفض دفع الرشوة". بالنسبة لكلا الأسلوبين، يقول ربع المواطنين أن الأسلوبين أكثر فعالية (24% و25% على الترتيب). جميع الطرق الأخرى ذكرها أقل من 8% من المواطنين.

في فلسطين، والأردن، وتونس هناك تفضيل للإبلاغ عن الفساد تحديداً، حيث جاء هذا الإجراء على رأس القائمة بصفته الشيء الوحيد الأكثر فعالية والذي يستطيع المواطنون فعله في كل منهما(40%). في اليمن، اقترح واحد من بين كل خمسة

أشخاص الانضمام إلى مسيرة احتجاجية بوصف ذلك عملا فعّالا يستطيع المواطنون من خلاله محاربة الفساد (19%)، والذي كانت نسبته أعلى بمرتين منها في الدول الأخرى.

بالرغم من توفر خطوات إيجابية يستطيع المواطنون القيام بها لمحاربة الفساد، هناك أقلية ليست بسيطة تشعر كلياً بالتشاؤم حول مدى تأثير دور المواطنين في محاربة الفساد. واحد من بين خمسة أشخاص (20%) يقول بأنه ليس هناك شيء بإمكان المواطنين فعله للمساعدة في محاربة الفساد. المواطنون في لبنان هم الأكثر تشاؤماً حيث يقول الثلث (32%) أنه لا يوجد شيء يستطيع المواطنون فعله.

لماذا لا يقوم المزيد من المواطنون بالإبلاغ عن الفساد؟

يعتبر الإبلاغ عن الفساد طريقة أساسية للمواطنين ليساعدوا في ضمان معاقبة المسؤولين الفاسدين وثني المسؤولين الآخرين عن مثل هذه الأفعال. ومع هذا نجد القليل من المواطنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقومون فعلاً بالإبلاغ عن حالات الفساد التي يعرفون عنها. في الـ 12 شهراً الماضية، يقول واحد فقط من بين خمسة أشخاص (21%) في دراستنا المسحية هذه من الذين دفعوا رشوة في المنطقة أنه أبلغ عنها.

أردنا أن نعرف السبب وراء ذلك لنتمكن من تقديم مقترحات لتطوير آليات تزيد نسبة الإبلاغ عن الفساد. لذلك سألنا في دراستنا المواطنين لماذا لا يقوم المزيد بالإبلاغ عن الفساد في دولهم.

يظهر تحليلنا أن السبب الرئيسي لعدم قيام المواطنين بالإبلاغ عن الفساد هو الخوف من الردود الانتقامية (30%). في تونس، والأردن، وفلسطين كان أغلب المواطنين يقولون أن ذلك هو السبب الرئيسي لعدم قيامهم بالإبلاغ (من 42% إلى 59%). ووجدنا أن هناك حاجة لحماية أكثر فعالة للمبلغين (blowers whistle) ولوضع آليات إبلاغ آمنة في المنطقة ككل، بحيث يستطيع المواطنون الإبلاغ عن الفساد دون خوف من الانتقام.

يعود السبب الثاني الأكثر شيوعاً لعدم قيام المواطنين بالإبلاغ عن المزيد من حالات الفساد أنهم يشعرون أن الأمر لن يحدث فرقاً حيث لن تتم معالجته (19%). في اليمن ولبنان (26% و30%) كان هذا هو الوضع تحديداً، مما يعكس النقص في قدرة الحكومة في كلا الدولتين.

أما السبب الثالث يعود لعدم معرفة المواطنين بوجود طرق أو أليات للتبليغ عن الفساد كما أشار واحد من بين ثمانية أشخاص (13%). في الجزائر ومصر ترتفع نسبة المواطنين الذين لا يعلمون عن آليات الإبلاغ إلى الربع (24%)، مما يشير إلى حاجة أكثر إلحاحاً في هذين البلدين لزيادة الوعي بآليات الإبلاغ الآمنة الموجودة.

كذلك فإن مدى الانتشار الواسع للفساد في اليمن، ولبنان، والسودان يعتبر عاملاً آخر يتسبب في عدم قيام المواطنين بالإبلاغ هو "أن الفساد عادي وأن الجميع يقوم به" (بين 11% و14%)، أو بسبب أن المسؤولين الذين من المفترض أن يتم إبلاغهم عن الفساد هم أنفسهم متورطون فيه (بين 14% و15%). عندما يكون الفساد وبائياً داخل المجتمعات، فإنه يطلق مشاعر من اللامبالاة والاستسلام، ولهذا السبب ينبغي أن تبذل المزيد من الجهود للتعامل المباشر مع الرشوة وأشكال الفساد الأخرى.

للأسف، فإن هموم المواطنين وقلقهم بإن آليات الإبلاغ إما غير فعّالة أو أنها ستؤدي إلى ردود انتقامية ضد الضحية، قد تم تأكيدها ببيانات دراستنا المسحية من خلال خبرات ضحايا الرشوة. في الدراسة سألنا دافعي الرشوة عن استجابة السلطات لبلاغهم. حوالي اثنان من بين خمسة أشخاص (38%) أبلغوا مسؤولا عن الرشوة قالوا أنهم عانوا شكلاً من أشكال الردود الانتقامية أو من تبعات لاحقة، بينما قال أقل من الثلث (29%) أن السلطات قد اتخذت إجراء.

تسلط هذه النتائج الضوء على جوانب الضعف الحالية في آليات الإبلاغ عن الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعمل بشكل أكبر على إبراز الحاجة لآليات أكثر أمناً وفعالية.

الشكل 7– لماذا لا يقوم المواطنون بالإبلاغ عن الفساد؟

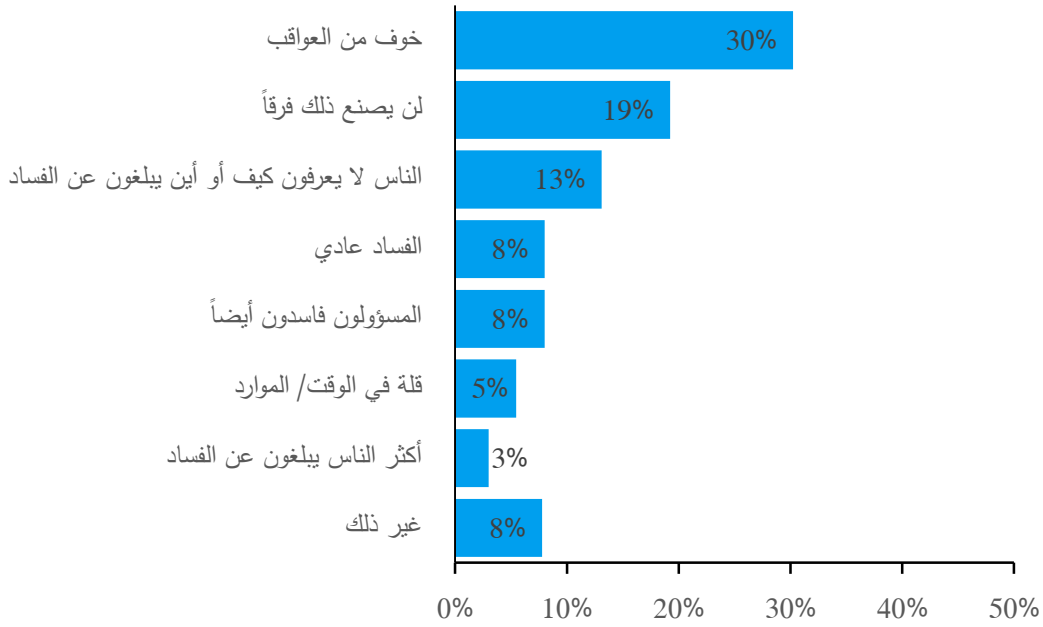

سؤال– يقول بعض المواطنين أنه لا يتم الإبلاغ عن العديد من حالات الفساد بالمرة. بناء على خبرتك، كما تعتقد، ما هو السبب الرئيسي الذي يمنع المواطنين من الإبلاغ عن الفساد عندما يحدث؟ الأساس: *جميع المواطنين، باستثناء الاستجابات غير المعادة. استجابات "لا أعرف" و "أرفض" غير مبينة في الشكل.*

صياد في فلسطين يحارب الفساد

تقدم فروع الشفافية الدولية في المغرب، وفلسطين، ولبنان، والأردن وتونس مراكز للمناصرة والإرشاد القانوني، حيث يستطيع المواطنون التوجه إليها من أجل الإرشاد والدعم حول قضية فساد.

في فلسطين، قام كريم بالاتصال في مركز الإرشاد وهو صياد سمك عمره 34 عاماً متزوج وأب لخمسة أطفال. صرف كريم نقوده التي كان يملكها في شراء قارب، وللأسف دمر القارب خلال هجوم إسرائيلي على غزة في تموز/يوليو 2014.

كانت المساعدات الإنسانية توزع على صيادي الأسماك المتأثرين، ولكن كريم لم يستلم أياً منها، بينما لاحظ أن بعض المواطنين الذين لم يكونوا صيادين قد حصلوا على هذه المساعدات. عندما سمع كريم عن مركز المناصرة والإرشاد القانوني في ائتلاف أمان – فرع الشفافية الدولية في فلسطين، عبر اعلان في الراديو يشجع الموطنين على الإبلاغ عن الفساد، قرر أن يتصل بهم ليحصل على المساعدة.

عندما قابل كريم المرشد القانوني للمركز، وصف كيف تم تهديده من قبل بعض الأشخاص الفاسدين الذين كانوا ينتفعون بشكل غير شرعي من المساعدات. تبنى مركز المناصرة والإرشاد القانوني القضية وطالب بإجراء تحقيق، الأمر الذي نجح في مساعدة كريم في الحصول على المساعدة الإنسانية التي كان يستحقها.

ومنذ ذلك الوقت يقوم المركز بحملات لزيادة الوعي بمحاربة الفساد في قطاع الصيد، وقام بعض الصيادين بتشكيل تجمع لمحاربة الفساد. وصلت حالات فساد عدة إلى المركز من صيادين ويتم التحقيق فيها حالياً. تتم متابعة الفساد في هذا القطاع من قبل الحكومة ومن الصيادين الذين أصبحوا أكثر رغبة في محاربة الفساد.

استنتاجات– نتائج أداء الدول

قدم تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذا النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة المسحية الأخيرة لباروميتر الفساد العالمي، بشراكة مع الباروميتر الإفريقي وعدد من الشركاء الوطنيين للباروميتر العربي. وتقدم بطاقة تقييم المواطن للأداء في محاربة الفساد (Scorecard) الخاصة بنا تلخيصاً للنتائج الرئيسية حسب الدولة، معطية بذلك كل دولة من الدول تقديراً إما أخضراً، أو أصفراً، أو أحمراً اعتماداً على طبيعة الإجابات فيما إذا كانت إيجابية أو سلبية. توضح بطاقة تقييم المواطن للأداء حسب الإجابات المدى الذي وصلت اليه مشكلة الفساد في المنطقة: فإما أن انتشار الرشوة في تلك الدول متفشي جداً، أو أن الفساد في تزايد، أو أن جهود الحكومة ليست كافية في محاربة الفساد، أو أنه مزيجٌ من تلك الأشياء معاً، وهو الجواب الأكثر شيوعاً.

حصلت **مصر**، **والأردن**، **وتونس** على أعلى عدد من التقييمات الإيجابية من قبل مواطنيها، وتحديداً عند مقارنة نتائجها باليمن ولبنان، اللتان كان المواطنون فيهما الأكثر انتقاداً من بين جميع الدول التي تمت دراستها. ومن الأهمية بمكان، رغم ذلك، ذكر أن أداء مصر سيء جداً في انتشار الرشوة في القطاع العام، حيث سجلت أعلى معدل في المنطقة. في الوقت ذاته يبدو أن الأردن[14] وتونس تتعاملان مع مخاطر الرشوة بشكل جيد إلى حد ما، ويشعر المواطنون فيهما أن لهم دوراً مهماً يلعبوه في محاربة الفساد.

توسطت **الجزائر**، **والمغرب**، **والسودان**، **وفلسطين** موقع الدول مقارنة بجيرانهم. ومع هذا، فإننا نجد آراء شديدة السلبية للمواطنين حول تعامل حكومتهم مع مشكلة الفساد، وأنه من الصعب اجتثاث الرشوة من الخدمات العامة. ومن بين هذه الدول نجد أن الرشوة متفشية في المغرب والسودان تحديداً، حيث دفع حوالي نصف مستخدمي الخدمات العامة رشوة خلال السنة الماضية.

وتنفرد **لبنان واليمن** في المنطقة بأكثر التقييمات سلبية من قبل مواطنيها. وحيث أن اليمن كانت على حافة الانهيار– عندما تم إجراء الدراسة المسحية، فإن هذه التقييمات تؤشر إلى وجود ضيق شديد داخل الدولة قبيل الحرب وانهيار وشيك للبنية التحتية والخدمات العامة. أما لبنان المقسم طائفياً، فشل في إنتاج حكومة فاعلة منذ تنحي الرئيس السابق في 2014.[xi] حيث يبدو الفساد مسيطراً على السياسة وعلى الطريقة التي تدير بها الحكومة نشاطاتها، الأمر الذي ينتقده المواطنون بشدة في دراستنا المسحية هذه. وهنا تشير الدراسة إلى أن التعامل مع الفساد يجب أن يشكّل أولوية لجميع الأطراف الفاعلة، من الحكومة، وقطاع الأعمال، والمواطنين العاديين.

تبين نتائجنا أن الفساد يظل التحدي الرئيسي للمنطقة، ومن الواضح، مع هذا، أن تطوير آليات فعّالة ضد الفساد بحاجة إلى أن يسير يداً بيد مع ضمان الحقوق الأساسية كحرية التعبير والتجمع والتنظيم في المنطقة ككل. وما زال العديد من المواطنين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يخشون إعلاء صوتهم ضد الفساد بسبب الخوف من عمليات الانتقام. سيكون لمحاربة

[14] كما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإن انتشار استخدام الواسطة في الأردن والدفع لها، والتي لا ينظر إليها كعملية ارتشاء، قد ساهم في نتائج الارتشاء الخاصة بالبلد.

الفساد حظ في النجاح فقط إذا كانت الحكومات في المنطقة مستعدة لعمل نقلة نوعية وجذرية في عقليتها من أجل السماح بمشاركة المواطنين والمجتمع المدني بفعالية في الحياة العامة، وأن تتوقف عن استخدام القمع أو الترهيب ضدهم.

نظرة عامة على الفساد بطاقة قياس المواطن للأداء

أداء الحكومة في مكافحة الفساد ومخاطر الفساد في البلد حسب تقييم المواطنين:

- سلبي/ خطر عالٍ
- متوسط/ خطر متوسط
- إيجابي/ خطر منخفض

يلخص هذا الشكل البياني نتائج خمسة أسئلة أساسية طرحها هذا التقرير لكل بلد. بالنسبة لكل سؤال يتم تصنيف البلدان باستخدام اللون الأحمر، أو الأصفر، أو الأخضر بناء على الإجابات السلبية أو الإيجابية من تلك البلد. يتم ترتيب البلدان تنازلياً بدءاً بتلك التي قد سجلت أفضل النتائج حسب استجابات مواطنيها وانتهاءً بتلك البلدان التي سجلت أسوأ النتائج. انظر الملاحظة حول الوصف الكامل للمنهجية حول دلالات الألوان.

البلد	كيف تغير مستوى الفساد؟	ما مدى فساد القطاع العام؟	ماذا تفعل الحكومة على صعيد محاربة الفساد؟	ما عدد الناس الذين دفعوا رشوة؟	هل يشعر الناس بأنه قد تم تمكينهم لمحاربة الفساد؟
مصر	إيجابي/ خطر منخفض	إيجابي/ خطر منخفض	متوسط/ خطر متوسط	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط
الأردن	سلبي/ خطر عالٍ	إيجابي/ خطر منخفض	سلبي/ خطر عالٍ	إيجابي/ خطر منخفض	إيجابي/ خطر منخفض
تونس	سلبي/ خطر عالٍ	إيجابي/ خطر منخفض	سلبي/ خطر عالٍ	إيجابي/ خطر منخفض	إيجابي/ خطر منخفض
الجزائر	متوسط/ خطر متوسط	متوسط/ خطر متوسط	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط	متوسط/ خطر متوسط
المغرب	إيجابي/ خطر منخفض	متوسط/ خطر متوسط	سلبي/ خطر عالٍ	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط
فلسطين	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط	إيجابي/ خطر منخفض
السودان	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط	*	سلبي/ خطر عالٍ	إيجابي/ خطر منخفض
لبنان	سلبي/ خطر عالٍ	سلبي/ خطر عالٍ	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط	متوسط/ خطر متوسط
اليمن	سلبي/ خطر عالٍ	سلبي/ خطر عالٍ	سلبي/ خطر عالٍ	سلبي/ خطر عالٍ	متوسط/ خطر متوسط

تهدف عملية تجميع الإجابات ضمن هذه الأطر لإعطاء مؤشرا عاما ذو دلالة إقليمية. من المهم الإشارة إلى أن هذه الأطر مبنية على إدراكات وخبرات ذاتية للمواطنين في كل بلد أكثر منه على تقييم يتم حسب مؤشرات موضوعية مشتركة.

المنهجية

تم تنفيذ أسئلة الدراسة المسحية لباروميتر الفساد العالمي 2016 من قبل شبكة الباروميتر الإفريقي وعدة شركاء وطنيين في لشبكة الباروميتر العربي. تم إنجاز جميع العمل الميداني باستعمال منهجية السؤال وجهاً لوجه. اختيرت عينة الدراسة المسحية وتم وزنها لتكون ممثلة على المستوى الوطني لجميع البالغين من العمر 18 سنة فأكثر، الذين يعيشون في الدول، وتم تنفيذ جميع المقابلات وجهاً لوجه. كان نصف الذين تمت مقابلتهم (المواطنون) إناثاً ونصفهم ذكوراً. هامش خطأ المعاينة في النتائج تقريباً +/- 3% (لعينة من 1200) وبمستوى ثقة 95%.

تم اختيار البلد من أجل تطبيق باروميتر الفساد العالمي على أساس أين يمكن إتمام المسح بأمان وأين يمكن توقع استجابات نزيهة من المواطنين.

النتائج التي يعرضها هذا التقرير تم ترجيحها كذلك بحيث تكون أحجام العينات متساوية لكل دولة. النتائج العامة للمنطقة تكافئ الوسط الحسابي لجميع الدول التسع التي تم دراستها.

المكان	المنظمة التي قامت بالدراسة	تواريخ العمل الميداني	حجم العينة	العدد التقديري للسكان في العمر 18+	% دافعي الرشوة إلى العدد الكلي للسكان
الجزائر	شبكة المقياس الإفريقي	28.05.15 – 17.06.15	1200	26,200,000	12%
مصر	شبكة المقياس الإفريقي	18.06.15 – 04.07.15	1198	55,585,000	41%
الأردن	مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية	23.11.14 – 04.12.14	1199	4,749,000	3%
لبنان	إحصاءات لبنان	10.12.14 – 04.12.14	1200	4,318,000	13%
المغرب	شبكة المقياس الإفريقي	02.11.15 – 22.11.15	1200	22,781,000	44%
فلسطين	المركز الفلسطيني السياسية والمسحية	25.09.14 – 27.09.14	1200	2,640,000	11%
السودان	شبكة المقياس الإفريقي	09.06.15 – 25.06.15	1200	19,390,000	40%
تونس	شبكة المقياس الإفريقي	14.04.15 – 26.05.15	1200	7,981,000	8%
اليمن	مركز الدراسات والبحوث الإحصائية، اليمن	19.12.14 – 06.01.15	1200	14,055,000	36%

قدرت أعداد المواطنين باستعمال بيانات السكان المتوفرة وتقريبها لأقرب ألف. من أجل حساب العدد الكلي لدافعي الرشاوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استخدمنا معدلات الرشوة الوطنية (نسبة جميع البالغين الذين دفعوا رشوة) لحساب عدد دافعي الرشاوى في كل دولة. وعند إضافة العدد المسقط لدافعي الرشاوى في عموم الدول التسع، حصلنا على العدد الكلي وهو 50405980. من أجل تسهيل وضع التقرير قربنا العدد إلى 50 مليون.

لحساب درجة غنى أو فقر المواطنين، استخدمنا لدول شمال إفريقيا مقياس الفقر المعاش (Lived Poverty– LP Index) الخاص بالبارومیتر الإفريقي، وهو مقياس تجريبي يسأل المواطنين: خلال السنة الماضية، كم مرة، إذا حصل ذلك، كنت أنت أو عائلتك بوضع دون كمية كافية من: طعام للأكل، مياه نظيفة للاستعمال المنزلي، أدوية أو معالجة طبية، أو وقود كافٍ لطبخ طعامك، أو دخل نقدي؟ تستخدم النتائج التي يعرضها هذا التقرير تدريج من 4 نقاط للفقر المعاش، تتراوح بين ليس هناك فقر معاش إلى مستوى عالٍ من الفقر المعاش. بالنسبة لدول الشرق الأوسط، نحسب الفقر بناء على الاجابات عن سؤال فيما إذا كان الدخل الشهري لأسرة المستجيب أقل من، أو يساوي، أو أعلى من الدخل المتوسط. وتم تحويله إلى تدريج من أربع نقاط.

بطاقة تقييم المواطنين للأداء في محاربة الفساد

1. تغيير على مستوى الفساد خلال الـ 12 شهراً الماضية

نقاط الأداء مبنية على النسبة المئوية في كل دولة للذين قالوا أن الفساد إما ازداد قليلاً أو ازداد كثيراً خلال الـ 12 شهراً التي سبقت الفترة التي تم فيها إجراء المسح

- الأخضر – أقل من 40% قالوا أن الفساد إما ازداد إلى حد ما أو كثيراً خلال الـ 12 شهراً الماضية
- الأصفر –من 40% إلى 60% قالوا أن الفساد إما ازداد إلى حد ما أو كثيراً خلال الـ 12 شهراً الماضية
- الأحمر – 60% فأكثر قالوا أن الفساد إما ازداد إلى حد ما أو كثيراً خلال الـ 12 شهراً الماضية

2. إلى أي مدى يُعتبر المسؤولون الحكوميون فاسدون

كل نقطة أداء مبنية على الوسط البسيط للنسبة المئوية للسكان الذين يقولون أن "غالبيتهم" أو "جميعهم" فاسدون في كل من مجموعات القطاع العام: مكتب رئيس الدولة، وأعضاء البرلمان، ومسؤولو الحكومة، ومسؤولو الضريبة، والشرطة، والقضاة ، وأعضاء هيئات الحكم المحلي. تم استثناء رجال الأعمال، والقادة الدينيين والتقليديين لأنهم لا ينتمون للقطاع العام.

- الأخضر – أقل من 30% كمتوسط لجميع المجموعات السبع
- الأصفر –بين 30% و50% كمتوسط لجميع المجموعات السبع
- الأحمر – 50% فأكثر كمتوسط لجميع المجموعات السبع

3. كيف تدير الحكومة عملية محاربة الفساد؟

نقاط الأداء مبنية على النسبة المئوية للاستجابات التي قيّمت أن جهود حكوماتها " سيئة جداً"، أو "سيئة إلى حد ما" في محاربة الفساد في الحكومة.

- الأخضر– أقل من 40% قيّمت جهود الحكومة بسيئة جداً أو سيئة إلى حد ما
- الأصفر – من 40% إلى 60% قيّمت جهود الحكومة بسيئة جداً أو سيئة إلى حد ما
- الأحمر– 60% فأكثر قيّمت جهود الحكومة بسيئة جداً أو سيئة إلى حد ما

4. معدل الرشوة

نقاط الأداء مبنية على النسبة المئوية للمواطنين الذين قالوا أنهم دفعوا رشوة لواحدة على الأقل من الخدمات المذكورة في الـ 12 شهراً الماضية: الخدمات الصحية الحكومية، أو المدارس الحكومية، أو الوثائق أو التصاريح، أو الخدمات الحيوية، أو الشرطة، أو المحاكم. تستثني النتائج أولئك الذين قالوا أنهم لم يتصلوا مع أي من هذه الخدمات خلال الـ 12 شهراً الماضية.

- الأخضر– أقل من 10% دفعوا رشوة
- الأصفر – من 10% إلى 30% دفعوا رشوة
- الأحمر– 30% فأكثر دفعوا رشوة

5. المواطنون العاديون يصنعون فرقاً

النتائج مبنية على النسبة المئوية للناس الذي إما استجابوا بـ "موافق بشدة" أو "موافق" على عبارة "المواطنون العاديون يستطيعون أن يصنعوا فرقاً في محاربة الفساد".

- الأخضر– 60% أو أكثر قالوا "موافق بشدة" أو "موافق"
- الأصفر – من 40% حتى 60% قالوا "موافق بشدة" أو "موافق"
- الأحمر– أقل من 40% قالوا "موافق بشدة" أو "موافق"

جداول البيانات

الجدول 1– مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل، والنسبة التي تعتقد أن الغالبية أو الجميع فاسدون (%)

سؤال – كم عدد الأشخاص التاليين الذين تعتقد أنهم متورطون في الفساد، أو أنك لا تمتلك معلومات كافية للإدلاء برأيك؟

النسبة المئوية للذين قالوا "غالبيتهم" أو "جميعهم" فاسدون.

الأساس: جميع المواطنين باستثناء الاستجابات غير المعادة

البلد	الرئيس/ رئيس الوزراء	أعضاء البرلمان	المسؤولون الحكوميون	أعضاء المجالس المحلية	الشرطة	مسؤولو الضريبة	القضاة ومأمورو المحاكم	القادة التقليديون	القادة الدينيون	مدراء الأعمال
الجزائر	31	39	39	39	25	40	28	17	17	37
مصر	12	لم يسأل	27	36	26	26	20	19	14	38
الأردن	26	36	34	24	12	28	17	17	16	33
لبنان	69	79	79	67	41	80	52	62	42	64
المغرب	20	36	35	39	34	31	34	21	10	34
فلسطين	36	31	38	30	30	39	26	27	22	32
السودان	33	42	43	43	42	51	25	25	16	37
تونس	18	17	31	32	26	23	17	9	15	47
اليمن	49	77	79	51	74	83	60	68	16	37

الجدول 2- التغيير في مستوى الفساد خلال السنة الماضية (%)

س- حسب رأيك، هل ازداد مستوى الفساد في هذه البلد، أم انخفض، أم بقي على حاله، خلال السنة الماضية؟

الأساس: جميع المواطنين باستثناء الاستجابات غير المعادة

البلد	زاد كثيراً	زاد قليلاً	بقي على حاله	انخفض قليلاً	انخفض كثيراً	لا أعرف/ لا جواب	الزيادة الكلية	الانخفاض الكلي
الجزائر	30	21	24	11	5	10	51	15
مصر	9	19	30	25	6	11	28	31
الأردن	60	15	12	10	2	2	75	12
لبنان	88	4	6	2	0	0	92	2
المغرب	6	20	42	23	2	7	26	24
فلسطين	48	22	12	12	4	2	70	16
السودان	39	22	17	11	4	6	61	15
تونس	42	22	12	16	3	4	64	19
اليمن	67	17	13	1	1	1	84	2

الجدول 3- معدلات الرشوة

سؤال- كم مرة، إن حصل ذلك، قمت بدفع رشوة، أو قدمت هدية، أو خدمة لـ: أ- معلم أو مسؤول مدرسة؟ ب-موظف صحة أو مستشفى أو عيادة؟ ج- مسؤول حكومي من أجل الحصول على وثيقة؟ د- موظف حكومي من أجل الوصول إلى خدمات حيوية؟ هـ- الشرطة؟ و- المحاكم؟ النسبة المئوية للذين اتصلوا بالخدمات وكان عليهم أن يدفعوا رشوة على الأقل "مرة أو مرتين" لكل خدمة.

الأساس: باستثناء أولئك الذين لم يكن لهم اتصال مع أي من الخدمات العامة الست في الـ 12 شهراً الماضية، وباستثناء الاستجابات التي تنقصها بيانات حول جميع أسئلة الرشوة الستة.

البلد	معدل الارتشاء (%)
الجزائر	14
مصر	50
الأردن	4
لبنان	28
المغرب	48
فلسطين	13
السودان	48
تونس	9
اليمن	77

الجدول 4- معدلات الاتصال حسب الخدمة (%)

س- في الـ 12 شهراً الماضية هل قمت بالاتصال مع: أ- المدارس الحكومية، ب- الخدمات الصحية الحكومية، ج- موظف من أجل الحصول على وثائق شخصية، د- المرافق الحيوية، هـ- الشرطة، و- المحاكم. النسبة المئوية للذين اتصلوا مع كل خدمة.

الأساس: جميع المواطنين باستثناء الاستجابات غير المعادة

البلد	المدارس الحكومية	المستشفيات الحكومية	بطاقة الهوية، بطاقة الناخب، التصريح	المرافق الخدماتية	الشرطة	المحاكم
الجزائر	47	77	75	44	34	19
مصر	48	73	53	40	34	27
الأردن	39	66	47	44	26	20
لبنان	9	13	33	11	4	4
المغرب	52	74	79	32	40	23
فلسطين	37	64	45	38	18	17
السودان	50	66	63	38	34	21
تونس	35	71	63	25	12	11
اليمن	20	24	22	11	17	8

الجدول 5- معدلات الرشوة حسب الخدمة (%)

س- كم مرة، إن حصل ذلك، قمت بدفع رشوة، أو قدمت هدية، أو خدمة لـ: أ- معلم أو مسؤول مدرسة؟ ب-موظف صحة أو مستشفى أو عيادة؟ ج- مسؤول حكومي من أجل الحصول على وثيقة؟ د- موظف حكومي من أجل الوصول إلى خدمات حيوية؟ هـ- الشرطة؟ و- المحاكم؟ النسبة المئوية للذين اتصلوا بالخدمات وكان عليهم أن يدفعوا رشوة على الأقل "مرة أو مرتين" لكل خدمة.

الأساس: باستثناء أولئك الذين لم يكن لهم اتصال مع الخدمات في الـ 12 شهراً الماضية، وباستثناء الاستجابات غير المعادة.

البلد	المدارس الحكومية	المستشفيات الحكومية	بطاقة الهوية، بطاقة الناخب، التصريح	المرافق الخدماتية	الشرطة	المحاكم
الجزائر	7	7	8	6	8	9
مصر	24	32	45	41	43	53
الأردن	2	2	2	2	3	5
لبنان	3	13	29	19	*	*
المغرب	13	38	33	29	39	49
فلسطين	4	6	8	8	9	15
السودان	22	32	39	25	37	36
تونس	2	8	3	4	8	5
اليمن	36	59	72	48	52	71

الجدول 6- جهود الحكومة في محاربة الفساد (%)

س- إلى أي مدى تستطيع القول بأن جهود الحكومة الحالية جيدة أو سيئة في محاربة، أم أنك لا تمتلك معلومات كافية للإدلاء برأيك حول "محاربة الفساد في الحكومة"؟

الأساس: جميع المواطنين باستثناء الاستجابات غير المعادة

البلد	بشكل سيء جداً	بشكل سيء إلى حد ما	جيد إلى حد ما	جيد جداً	لا أعرف/ لا جواب	مجموع "بشكل سيء"	مجموع "جيد"
الجزائر	34	35	17	7	7	69	24
مصر	15	43	29	4	9	58	33
الأردن	29	32	28	6	6	61	34
لبنان	59	18	16	6	2	76	22
المغرب	27	37	26	3	6	64	30
فلسطين	31	30	26	7	6	61	33
السودان	لم يتم طرح السؤال						
تونس	36	26	28	3	7	62	31
اليمن	70	21	5	1	4	91	6

الجدول 7- يمكن للمواطنين العاديين أن يقوموا بعمل ما ضد الفساد (%)

س- أخبرنا فيما إذا كنت توافق على العبارة التالية أو تعارضها: المواطنون العاديون بإمكانهم إحداث تغيير في محاربة الفساد؟ الأساس: جميع المواطنين باستثناء الاستجابات غير المعادة

البلد	أوافق بشدة	أوافق	محايد (غيرموافق وغير معارض)	معارض	معارض بشدة	لا أعرف/ لا جواب	مجموع "موافق"	مجموع "معارض"
الجزائر	25	25	18	10	17	5	50	27
مصر	20	33	15	13	9	11	53	22
الأردن	9	57	4	16	12	1	66	28
لبنان	23	28	5	16	26	2	51	42
المغرب	16	34	18	16	9	7	50	25
فلسطين	11	55	8	19	6	1	66	25
السودان	24	35	6	15	13	6	60	28
تونس	28	43	1	11	16	1	71	27
اليمن	13	42	11	18	12	3	56	31

ملاحظات

[i] الحجم الأساسي المرجح للعينة: 516 مستجيباً الذين قاموا بإبلاغ السلطات عن حالة رشوة.

[ii] فقط ثلاث دول من أصل الدول التسع التي قمنا بمسحها لديها قوانين لحماية المبلغين عن الفساد، وحتى هذه القوانين إما ضعيفة أو لا يتم إنفاذها.

[iii] في السودان، لم يتم السؤال فيما إذا كانت جهود الحكومة جيدة أم سيئة في محاربة الفساد بسبب الانتخابات التي تمت مؤخراً.

[iv] Khatib, L. (2015) 'Lebanon Echoes Hypocrisy of Arab Political Class' Carnegie Middle East Center. http://carnegie-mec.org/2015/08/24/lebanon-echoes-hypocrisy-of-arab-political-class/iidv

[v] Yahya, M. (2015) 'Taking Out the Trash: Lebanon's Garbage Politics' Carnegie Endowment for International Peace. http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=61102

[vi] BBC (2015) 'Lebanon rubbish crisis: Cabinet agrees to resume waste disposal'. http://www.bbc.com/news/world-middle-east-34203165

[vii] Khatib, L. (2015) 'Lebanon Echoes Hypocrisy of Arab Political Class' Carnegie Middle East Center. http://carnegie-mec.org/2015/08/24/lebanon-echoes-hypocrisy-of-arab-political-class/iidv

[viii] Ibid.

[ix] من أجل سهولة القراءة، نستعمل تعبير "رشوة" للإشارة إلى أولئك الذين قالوا أنهم دفعوا رشوة، أو قدموا هدية، أو خدمة من أجل الحصول على خدمة أساسية. من المهم الإشارة إلى أن التغييرات في الاستبانة (التغييرات في أسئلة الرشوة في باروميتر الفساد العالمي) تؤدي إلى عدم القدرة على المقارنة بين نتائج مسوحات باروميتر الفساد العالمي السابقة والنتائج التي يتم عرضها حاليا. تم تغيير السؤال حول ما اذا كان هناك فرد من أسرة المستجوب قام بالدفع إلى سؤال الفرد عن نفسه فقط فيما يخص دفع الرشوة. كما تم تغيير الصياغة في أسئلة المقياس الإفريقي من أجل مسح عملية الاتصال بانتباه أكثر قبل السؤال عن دفع الرشوة، ولذلك ينبغي عدم مقارنة النتائج مع جولات سابقة للمقياس الإفريقي.

[x] انظر:

Cunningham, R. B. & Yasin K. Sarayrah. (1993) 'Wasta: The Hidden Force in Middle Eastern Society'. Westport, Conn.: Praeger; and Kilani, Sa'eda & Basem Sakijha. (2002). 'Wasta: The Declared Secret'. Amman: Jordan Press Foundation.

[xi] BBC (2015) 'Lebanon country profile'. http://www.bbc.com/news/world-middle-east-14647308

لقد تم تمويل تقرير باروميتر الفساد العالمي من خلال الدعم السخي المقدم من حكومة السويد وشركة إرنست ويونغ.

إننا ممتنون لهذه المساهمات التي تدعم أنشطتنا. تقع مسؤولية المحتوى كاملة على المؤلف. لا تتفق حكومة السويد وشركة إرنست ويونغ بالضرورة مع الآراء المعبر عنها وتفسيراتها.

ونود أن نقدم شكراً خاصاً لشركائنا في الباروميتر الإفريقي والباروميتر العربي على تعاونهم الفعال في تنفيذ هذه الدراسة المسحية.

من أجل الاطلاع على القائمة الكاملة للمساهمين ولمعرفة كيف يمكنكم دعم أنشطتنا، الرجاء زيارة الموقع www.transparency.org.

Transparency International
International Secretariat
Alt-Moabit 96, 10559 Berlin, Germany

Phone: +49 30 34 38 200
Fax: +49 30 34 70 39 12

ti@transparency.org
www.transparency.org

blog.transparency.org
facebook.com/transparencyinternational
twitter.com/anticorruption